

وضع النفي موضع النهي

صوره وسياقاته

فى الذكر الحكيم

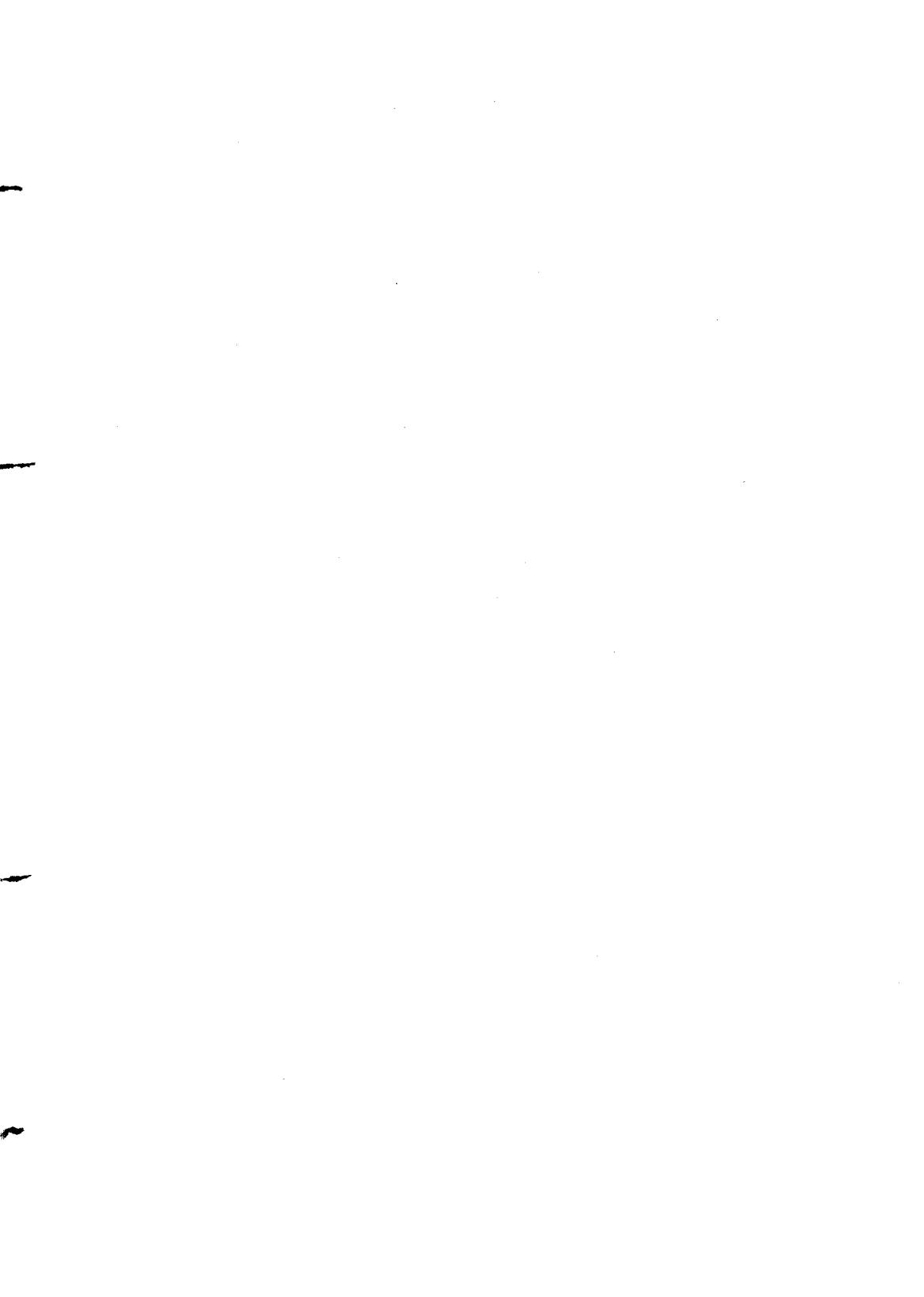
دكتور

على عبدالحميد أحمد عيسى

مدرس البلاغة والنقد

كلية اللغة العربية

جامعة الأزهر بأسيوط



توطئة :

إن فقه دلالة النفي على النهي في الذكر الحكيم يترتب عليه إظهار التفاوت بين الأحكام الشرعية، ينبغي الفقه فيها – كما يقول الحرالي – "على تحقيق في تأصيلها والتفریع عليها" ^(١).

فيلاحظ – بدأة – أن تلك النهيات – التي جاءت في صورة النفي ذات خطر عظيم على كيان الأمة، فكان النفي أبلغ في الزجر عنها، والتنفير من التردد فيها، لدلالة النفي على عدم الواقع أصلاً من المخاطبين، لأنها تتصادم معهم فكان النفي أدل على ثبات التحرير ودوامه بخلاف النهي.

ووجه ذلك – كما نبه إليه الحرالي – أن المخالفة التي جاءت في الذكر الحكيم في صورة النفي – تنقض وتهدم، ولا تبعد صاحبها – وحسب – عن مقام من مقامات الطاعة – كما هو شأن النهي الصريح – ومن ثم تجد اختلافاً بيناً بين مقام كل وسياقه ... ولهذا اطرد نظم القرآن على أن "شأن مل ينقض أن ينفي، وشأن مالا ينافق ويخالف أن ينهى عنه، كما قال فيما هو قابل للجدال " ولا تجادلوا أهل الكتاب" ^(٢) بخلاف الجدال الهادم لركن الحج فقد جاء منفياً "ولا جدال في الحج" ^(٣).

(١) نظم الدور في تناسب الآيات والسور للبقاعي : ٣٧٥/١ .

(٢) العنكبوت / ٤٦ .

(٣) البقرة / ١٩٧ ، وينظر: نظم الدرر: ١/٣٧٤ ، ٣٧٥/٣٧٤ ، صورة الأمر والنهي د/ محمد توفيق ٩٥ .

ومن ثم أسمهم المفسرون كالزمخشري، وأبي حيان، والبقاعي، وغيرهم في الكشف عن أسرار " وضع النفي موضع النهي في الذكر الحكيم " بيد أن إشاراتهم كانت متباشرة خلال كتبهم، فضلاً عن اقتضابها، وافتقارها إلى الربط بين بناء النظم على النفي وما يستلزم من دلالات تختلف عن النهي وبين بقية نظم الجملة وبنائتها على نمط يقتضيه النفي، وتقتضيه دلالاته التي تتتنوع بتتنوع مقتضى الحال ...

كذلك لم يلاحظوا الرابط بين النفي وسياقه العام في السورة، ومن ثم خرجت بعض دلالاتهم بما يقتضيه السياق ويقتضيه، كما في تأويلهم النفي في : لا تعبدون إلا الله^(١) على دلالته على المسارعة إلى الامتثال، وهذا منافق لسياق حديث القرآن - في سورة البقرة - عن بنى إسرائيل، حيث سبق لتبنيهم، وإظهار مثالبهم، قطعاً للنفع في إيمانهم، وتغييرها من الركون إليهم، وهذا السياق يستلزم رد دلالة النفي على المسارعة في الامتثال لأنها تقلب الغرض المسوق له الكلام .. كما سترى ..

كذلك لم يعكف البلاغيون في تعريدهم لما عرف بوضع الخبر موضع الإنشاء على هذا الجانب الخصب من الدراسة، ولم يتورعوا عليه كما فعلوا مع غيره، قلم يذكره منهم سوي السكاكي، والشيرازي، وابن السبكي، وصاحب الفوائد الغياثية، ولم يذكروا له سوى موضع واحد وهو ما يتصل بسياق بنى

اسرائيل، وقد ساروا فيه على رأى المفسرين فخرج قولهم مصادما لما يقتضيه
السياق

ثم شاع هذا الخطأ في الدراسات الحديثة ، فتوارثه الدارسون على أنه
من البدهيات المسلمة ..

كذلك لم يتتوفر باحث - فيما أعلم - على استقصاء وضع النفي موضع
النهي في الذكر الحكيم، وبيان ارتباط بناء النظم على النفي بالسياق، وما
يترتب عليه من وجوه يستلزم تغيير نمط التركيب بما يتناسب مع الغرض
المسوق له الكلام ...

ذلك أنك ترى الدارسين وقد ذيلوا باب الإنشاء بالإشارة إلى مجيء الخبر
في صورة الإنشاء وعکسه، ولم تتعذر تحليلاتهم للنفي المراد به النهي - في
كل الدراسات - سوى بعض آيات ..

وكان أستاذى الدكتور / محمود توفيق - حفظه الله - أكثر الدارسين عناية
بهذا الجانب من الدراسة، بيد أنه قد درسه في معرض صور الأمر والنهي
كلها، على كثرتها وتعددتها، وتنوع مشاربها، واختلاف طرقها ..

مما قعد له عن التورك على استقصائهما في الذكر الحكيم، فدرس سلة
مواضع فقط^(١) دراسة وسطاً بين مجرد الإشارة والتنبيه، وبين الاستقصاء
والتحليل لكشف الأطراد القرآني في بناء نظمه على النفي في مواضعه ...

(١) وذلك من ص ٨٥ إلى ص ٩٤ من كتابه / صورة الأمر والنهي .

ولهذا كان هذا البحث محاولة لكشف الاطراد القرآني في تلك الصورة،
وإدراك نمط فريد من نظم القرآن ..

هذا وقد جاء النفي على وجوه متعددة وصور مختلفة، فأحياناً ينفى
وقوع الفعل، فيتسلط النفي عليه ... وأحياناً أخرى يكون المراد نفي الانتفاء
فيختص النفي بالكون " ما كان " ... وأحياناً أخرى ينفي الاسم .. ولكل ذلك
سياقه ومقامه اللذان يحددان صورة النفي ...

الصورة الأولى: نفي الفعل: وقد تعددت سياقاتها، وتنوع غرضها تبعاً
لاختلاف مقام النفي ، وبناء تركيبه .

أولاً: سياق الحديث عن بنى إسرائيل: وذلك في قوله سبحانه: "إذ
أخذنا ميثاق بنى إسرائيل لا تعبدون إلا الله وبالوالدين إحساناً وذى القربى
واليتامى والمساكين وقولوا للناس حسناً وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ثم توليتهم
إلا قليلاً منكم وأنتم معرضون، وإذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا
تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتهم وأنتم تشهدون" (١) .

حيث جاء النفي بمعنى النهي في ثلاثة مواضع:

أولها: في قوله: " لا تعبدون إلا الله " إذ المراد " لا تعبدوا " .

ثانياً: في قوله: " لا تسفكون دماءكم " إذ المراد " لا تسفكوا " .

ثالثها: في قوله: " لا تخرجون أنفسكم " إذ المراد " لا تخرجوا " .

أما الموضع الأول فذهب الفراء^(١) إلى أن ما يدل على أنه نهى قوله بعد ذلك: "وقلوا للناس حسناً".

ووجه الدلالة على النهي في عطف "وقلوا للناس" عليه هو حصول التناسب المعنوي بينهما في العطف في كون الجملتين إنشاء، وإن كان يجوز عطف الإنشاء على الإخبار^(٢).

كذلك يرشح لمعنى النهي قراءة عبدالله بن مسعود وأبي "لا تعبدوا" على صريح النهي^(٣).

كما أن صدر الآية دال على إرادة النهي بطريق الفحوى، فقوله "وإذ أخذنا ميثاق بني إسرائيل" معرب عن أن ذلك الميثاق إنما هو تكاليف مضمونة أمراً أو نهياً فيكون ما بعده تفصيلاً لذلك الميثاق المشتمل على الأمر والنهي، وبذا يكون "لا تعبدون" نفياً معرباً عن معنى النهي عن عبادة غير الله، الدال على وجوب اختصاص الله بالعبارة^(٤).

وينصره أنك إذا نظرت إلى مواضع أخذ الميثاق في الذكر الحكيم تجدها قد أتبعت بأمر أو نهي، تدبر قوله سبحانه: "وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتتكم من كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به

(١) معاني القرآن للفراء / ٥٣ .

(٢) ينظر: حاشية ابن المير على الكشاف / ١٥٩ ، وروح المعانى : ٣٠٧/١ .

(٣) ينظر الكشاف / ٣٠٧ .

(٤) ينظر: صورة الأمر والنهي / ٨٥ .

ولتنصرنه" ، قوله تعالى "إذ أخذ الله ميثاق الذين أوتوا الكتاب لتبيئنهم للناس" ^(١) وقوله سبحانه: "ألم يؤخذ عليهم ميثاق الكتاب أن لا يقولوا على الله إلا الحق" ^(٢).

وأطبق العلماء على أن الغرض من وضع النفي موضع النهي هو المبالغة في الامتثال، فكانه وقع ومضى، حتى أخبر عنه بالحال أو الماضي، يقول "الزمخشري" وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي، لأنه كأنه سource إلى الامتثال والانتهاء ، فهو يخبر عنه" ^(٣).

وقد ارتكاه ابن عطيه ^(٤) ، والغخر ^(٥) وأبو حيان ^(٦) والسمين الحلبي ^(٧) والبقاعي ^(٨) والسكاكى ^(٩) والشيرازى ^(١٠) ، وطاشكربى زاده ^(١١) ، والألوسى ^(١٢) ، والقاسمى ^(١٣) ...

(١) آل عمران / ١٨٧ .

(٢) الأعراف / ١٦٩ وينظر المعجم المفهرس (وثق) / ٧٤١ .

(٣) الكشاف : ١٥٩/١ .

(٤) ينظر : المحرر الوجيز : ٢٧٧/١ .

(٥) التفسير الكبير : ٢٢٦/٣ .

(٦) البحر المحيط : ٤٥٠/١ ، ٤٥١ .

(٧) الدر المصنون : ٢٧٥/١ .

(٨) نظم الدرر : ١٧٩/١ .

(٩) المفتاح / ٣٢٥ .

(١٠) مفتاح المفتاح / ٧٩٥ "دكتوراه"

(١١) شرح الفوائد القيائية / ١٨٨ .

(١٢) روح المعانى / ٣٠٧ .

(١٣) محسن التأويل / ٣٤٢ .

وهذا خطأ بين من وجوه مختلفة:

أولاً: مخالفته لسياق ذكر بنى إسرائيل في سورة البقرة، حيث سبق الحديث عنهم مساق قدح لهم وذم، ليقطع الطمع في إيمانهم، وينفر من الميل إليهم ..

وهذا ظاهر في السياق القريب للأية والبعيد عنها، تدبر سياق الآية القريب: "أفقطمعون أن يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله ثم يحرفوه من بعد ما عقلوه وهم يعلمون، وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا خلا بعضهم إلى بعض قالوا أتحدثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجوكم به عند ربكم أفلأ تعقلون، أولاً يعلمون أن الله يعلم ما يسرعون وما يخلفون، ومفهوم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى وإن هم إلا يظنون، فويل للذين يكتبون الكتاب بأيديهم ثم يقولون هذا من عند الله ليشتروا به ثمنا قليلاً فويل لهم مما كتبوا أيديهم وويل لهم مما يكسبون، وقالوا لن تمتسنا النار إلا أياماً معدودة، قل أتخذتم عند الله عهداً فلن يخلف الله عهده ألم تقولون على الله مالا تعلمون، بلى من كسب سيئة وأحاطت به خطيبته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون" ^(١).

وعلى هذا فكان قوله "إذ أخذنا ميثاق بنى إسرائيل" بعد هذا السياق إقامة للدليل على أنهم من أحاطت به خطيبته ^(٢).

(١) البقرة / ٧٥ - ٨١ .

(٢) نظم الدرر : ١٧٩/١ .

وهذا لا يتلاءم معه تأويلي النفى بالمسارعة إلى الامتثال، لأن هذا يدل على قمة المدح ومنتها التوحيد، مع أن السياق جاء لقدرهم، وليرقول لأخلفهم: أنتم كأسلافكم في نقضهم الميثاق ..

ومن ثم فلا يمكن أن تكون الآية في مدح أسلاف اليهود بالمسارعة إلى الامتثال حتى كأنه وقع فهو يخبر عنه، إذ لو كان كذلك لكان المراد من الخبر: أنتم تمحون من فضلهم، ومعنى هذا أن القرآن يقول للرسول صلى الله عليه وسلم - وللمسلمين: هؤلاء قوم قد نهيتهم فامتنلوا، فسيروا على دربهم، مع أن السورة جاءت لتقول لنا: لا تسيرا على دربهم، لأنهم أهل نفاق وشقاق ، فتقلب السياق تماما ..

ولذلك ترى القرآن قد بسط الكلام عن المنافقين في سورة البقرة، ثم أعقبه بأحوال اليهود، لأن النفاق سر إلى العرب منهم، وهذا شأن من يسير على دربهم، أو يقترب منهم^(١).

وهذا السياق خاص بسورة البقرة، فلا ينافي سياق المدح في موضع في الذكر الحكيم كقوله، "وتمنت كلمة ربك الحسنة على بنى اسرائيل بما صبروا"^(٢) قوله: ولقد اخترناهم على علم على العالمين"^(٣) لاختلاف مقام كل

(١) مستفاد من مناقشة أستاذى الدكتور / محمود توفيق لرسالة الدكتوراه

(٢) الأعراف / ١٣٧

(٣) الدخان / ٣٢

حسب الأغراض الكلية للسورة .. وهذا أمر جدير^(١) بالبحث .

ثم إن تدبر السياق البعيد يهدي أنه قد سار على شقين متقابلين حيث يذكر النعمة في صدر الآية، ثم جحد اليهود بها، ونقضهم لها، وهذا بين في قوله سبحانه تعالى: "إِذَا أَخْذَنَا مِيقَاتُكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الظُّورَ خَذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَادْكُرُوا مَا فِيهِ لُكْمَنْ تَتَّقُونَ. ثُمَّ تُولِّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ"^(٢) .

فهذا سياق توبیخ لبني اسرائیل وتقریعهم، وتبین ما أخذ عليهم من میثاق العبادة لله .. وما أمرهم من مکارم الأخلاق .. ثم ذکر تولیتهم عن ذلك على عادتهم السابقة، وطريقتهم المألوفة لهم^(٣) .

ثانياً: تعقیب النھی الذي تضمنه النھی في الموضعين بما يدل صراحة على إعراضهم لا على امثالهم، فقد أعقی النھی الأول بقوله: "ثُمَّ تُولِّيْتُمْ إِلَى قَلِيلٍ مِنْكُمْ وَأَنْتُمْ مُعْرَضُونَ" للدلالة على أن عادتهم ذلك، فأشار إلى تعمد الإعراض، فلم يكن ذلك منكم عن غير علم^(٤) وهذا ينافي - يقيناً - الامثال .

(١) تساله العون على استقصاء القصص القرآني في الموضع المقابلة .

(٢) البقرة / ٦٣ ، ٦٤ .

(٣) ينظر: البحر المحيط : ٤٥٥/١ .

(٤) ينظر: نظم الدرر : ١٨٠/١ .

ومن ثم تجد الذكر الحكيم يؤثر "ثم" في العطف في قوله "ثم توليتهم" ليدل على التفاوت الرتبي بين أخذ الميثاق بما يقتضيه من وفاء .. وبين التولي بما يقتضيه من تعمد النقض ...

ثم أعقب الموضع الثاني بقوله: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم"^(١) فدل على عدم التفاهم إلى النهي المستفاد من النفي بدلاة "ثم" التي تدل على أن مقتضى الميثاق يبعد معه وقوع الفعل فكان وقوعه أدعى لتوبتهم ... وهذا ينافي الامتناع ...

ولذلك ترى الألوسي كأنه يستشعر ضعف نكتة الجمهور فيقول: أى ينبغي أن يكون كذلك، فلا يرد أن حال المخبر على خلافه^(٢) وهو تمحل لتصحيح الوجه السابق، لأن في ذلك انفصalam بين البناء التركيبى^(٣) والغرض المقصود منه، فضلا عن عدم جريانه في مواضع أخرى كما سترى ...

إذا عرفت بعد النكتة السابقة عن سياق الآيات ونظمها فما هو الغرض الملائم لنظم الآيات وسياقها؟

الوجه - والله أعلم - أن يكون الغرض هو الدلالة على أن هذا النهي قد بولغ في طلبه منهم، وأعرب لهم عن عظيم أهميته، وجليل محبة الله - عز

(١) البقرة / ٨٥

(٢) روح المعانى / ٤٨٥/١

(٣) ينظر التشریح من البحث

وعلا طاعته فيه ... وعلى الرغم من ذلك ما أطاعوا الله فيما أبأن لهم عن حبه
أن يطيعوا فيه^(١) ...

وهذا الوجه يتلاقى مع سياق الآية ونظمها ..

أما كونه ملائماً لسياق الآية، فقد عرفت أن سياق الآيات في توبيرخهم
وذمهم، وهذا المعنى المستفاد من النفي يعلى من الغرض المسايق له الكلام، لأنـه
إذا كان قد اعنى بهم في النهي عن عبادة غير الله، وبالغ لهم فيه، بأنـ
آخرـه في صورة النفي .. ثم تولوا عنه، وعندـوا عليهـ مع تلك العناية فإنهـم
جديرون بالتبـيـخ والتـقـرـيـع، وأـبـيـن لـقطـعـ الطـمـعـ فـيـ إـيمـانـهـمـ^(٢).

أنـ كـونـهـ مـلـائـمـاـ لـنـظـمـ الآـيـةـ فـظـاهـرـ مـنـ وـجـوهـ مـخـتـلـفـةـ:

أولاً: أنـ النـفـيـ وـقـعـ عـلـىـ عـبـادـةـ غـيرـ اللهـ، فـأـرـادـ اـخـتـصـاـصـهـ سـبـحـانـهـ وـتـعـالـىـ
بـالـعـبـادـةـ، وـهـوـ أـعـلـىـ الـحـقـوقـ كـمـاـ يـقـولـ القـاسـمـيـ^(٣)ـ وـأـعـظـمـهـ وـهـوـ مـاـ يـتـلـاقـىـ
مـعـ الـعـنـاـيـةـ الـمـسـتـفـادـ مـنـ النـفـيـ، لـأـسـيـمـاـ وـأـنـ الـعـبـادـةـ تـقـتـرـقـ عـنـ الطـاعـةـ فـىـ أـنـهـاـ
غـاـيـةـ الـخـضـوـعـ وـلـاـ تـسـتـحـقـ إـلـاـ بـغـاـيـةـ الـإـنـعـامـ وـلـهـذـاـ لـاـ يـجـوزـ أـنـ يـعـبـدـ غـيرـ اللهـ
تـعـالـىـ بـخـلـافـ الطـاعـةـ^(٤)ـ وـلـهـذـاـ بـالـغـ فـيـ التـوـصـيـةـ بـهـاـ ..

(١) يـنـظـرـ : صـورـةـ الـأـمـرـ وـالـنـهـيـ / ٨٥ـ .

(٢) يـنـظـرـ : صـورـةـ الـأـمـرـ / ٨٥ـ .

(٣) يـنـظـرـ : مـحـاسـنـ التـأـوـيلـ : ٣٤٢/١ـ .

(٤) الفـروـقـ الـلـفـوـيـةـ / ١٨٢ـ .

ولذا تجد رابطاً بين مجىء النظم على النفي وبين المخاطبين وهم بنو اسرائيل للإيماء إلى عدم الوثوق بهم، نظراً لما بدر منهم من نقض وخلف ...

ثانياً: إيثار "الميثاق" على العهد يتلافق أيضاً مع العناية والبالغة التي دل عليها النفي، ذلك أن فيه دلالة على العناية بالعهد وأهميته، فهو يدل - في أصل وضعه - على الشدة والقوّة^(١) ولهذا كان الميثاق أبلغ من العهد، يقول أبو هلال: أن الميثاق توكيّد العهد، من قولك: أوثقت الشيء؛ إذا أحكمت شده^(٢) ولهذا وقع الميثاق في الذكر^(٣) الحكيم على ما تأكّد الإبلاغ فيه والتأكد عليه ..

ثالثاً: الالتفات في: "لا تعبدون" ملائم للإبلاغ في النهي المستفاد من النفي، إذ فيه دلالة على أنه "أدعى لقبول المخاطب الأمر والنهي الواردین عليه"^(٤) وهذا سير على درب العناية بالنفي ..

رابعاً: إيثار "بني اسرائيل" دون اليهود أو أهل الكتاب، يدل على نعمتهم بأنهم لم يحافظوا على شرع نبيهم الذي تشرفوا بالنسبة إليه، وهذا أدعى للاعتناء بالنفي .. ومن ثم كان ما ذكرته هو الوجه المختار ...

(١) ينظر: نظم الدرر : ٧٨/١ .

(٢) الفروق اللغوية / ٤٣ .

(٣) ينظر: المعجم المفهرس / ٧٤١ (و ث ق) .

(٤) الدر المصنون : ٢٧٥/١ .

أما الآية الثانية وهي قوله سبحانه "إذ أخذنا ميثاقكم لا تسفكون دماءكم ولا تخرجون أنفسكم من دياركم ثم أقررتم وأنتم تشهدون".

فقد جاء النفي مرادا به النهي في موضعين :

في قوله: لا تسفكون دماءكم "وقوله" ولا تخرجون أنفسكم".

وإنما جاء على نظم النفي لقصد الكناية، أو للاعتناء بشأن السفك والإخراج^(١) ووجه الكناية ظاهر في أنه ذكر الملازم وأراد اللازم، لأنه إذا نهى عنه فامتنع استلزم نفي وقوعه ...

وببعد هذا الوجه عدم وقوع النهي: بدلالة قوله "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم".

ووجه الاعتناء عدم السفك والإخراج، ان في ذكره منفيا إشارة إلى انعقاد الأسباب الموجبة إلى تركه .

وهذا ما يقصده نظم الآية حيث قال: "أنفسكم" "دماءكم" فأضاف إلى ضمير المخاطبين ، والمرء لا يسفك دم نفسه، ولا يخرجها من داره، وإنما يسفك دم غيره، ويخرج غيره، فكان الأصل: لا يسفك بعضكم دم بعض، ولا يخرج بعضكم، ولكنه جاء على ما عليه النظم القرآني لإرادة أحد أمريين: إما للإيماء إلى أن "ما بينهم من الاتصال"^(٢) نسبا ودينا "مانع من ذلك،

(١) ينظر: شرح الفوائد النهاية / ٨٨ ، والتفسير الكبير: ٣٢٥ ، وروح المعانى ٤٩٠/١ .

(٢) تفسير أبي السعود : ١/١٢٤ ، وينظر : نظم الدرر : ١٨٢/١ .

مبالغة في الحمل على مراعاة حقوق الميثاق بتصوير النهي عنه بصورة تكرهها كل نفس، وتنفر عنها كل طبيعة^(١).

وبذلك يكون النفي في "لا تسفكون" "ولا تخرجون" والإضافة في "دماءكم" " وأنفسكم" قد تلقيا في ابراز الأسباب الموجبة إلى ترك الفعل وهو بهذا يفضل النهي، لأنه لا يحمل معه الدليل على الترك ...

ولهذا ترى اطراط النظم القرآني في الإضافة إلى ضمير المخاطبين في موضع العناية بالأمر، حثا على الامتثال، وتأكيدا عليه كما في قوله سبحانه: "فسلموا على أنفسكم"^(٢) "ولا تقتلوا أنفسكم"^(٣) "ولا تؤتوا السفهاء أموالكم"^(٤) فإن قلت: لم جاء النهي عن القتل صريحا مع المؤمنين - كما في آية النساء، وفي معرض النفي مع اليهود كما في الآية التي معنا؟ .

لعل ذلك - والله أعلم - لملائمة النفي لحال اليهود في نقض العهد ، وعدم الطاعة فأكده لهم النهي ، وبالغ فيه ، ليكون أدعى لذمهم ، بخلاف المؤمنين ، فإنه سبحانه قد وضعهم في النهي موضع من حسن الظن به في الاجتناب ، ولذا ترى التعقيب في الموصعين ملائما لما ذكرت ، حيث أعقب نهي اليهود بقوله: "ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم " بما يدل على وقوع

(١) ينظر: تفسير أبي السعود : ١٢٤/١ ، وتفسير القاسمي ٣٤٥/١ .

(٢) النور / ٦١

(٣) النساء / ٢٩

(٤) النساء / ٥

المخالففة يقيناً، وأعقب نهي المؤمنين بقوله: ومن يفعل ذلك عدواً^(١) بما يدل على الفرض والتقدير.

واما على المجاز المرسل، أى لأنّه يوجبه قصاصاً^(٢)، فيكون من إقامة المسبب مقام السبب، فيكون نهياً عن الواقع فيما ينافي إلى سفك دمهم قصاصاً وإخراجهم من ديارهم.

وعليه فيكون مآل النهي: لا تسفكوا دم غيركم فيسفك دمكم ، ولا تخرجوا غيركم من ديارهم فتخرجو من دياركم ...

وهذا الوجه وإن كان نهجاً في العربية والذكر الحكيم، فإن السياق هنا – آنس بالوجه الأول لإعرابه عما ينبغي أن يكون عليه المجتمع المؤمن في أى رسالة سماوية^(٣) لذا فقد ذهب أبو حيان إلى أن "كل أهل دين كنفس واحدة"^(٤) ومن ثم قدمه الزمخشري^(٥) لدلالته على الاتصال في الأصل والدين .

ثم ترى النظم يتلاقى مع المبالغة المستفادة من النفي فيكرر لفظ الميثاق مع تقدمه في الآية السابقة، اعتناء بالأمر، وتشديداً في النهي، حتى كأنه مستقل، ذلك لأن أكبر الكبائر بعد الشرك القتل، والمال عديل الرزوح، والمغزل

(١) النساء / ٣٠

(٢) ينظر : الكشاف : ١/١٦٠ ، وروح المعانى / ١/٤٩٠ .

(٣) ينظر : صورة الأمر والنهي / ٨٧ .

(٤) البحر المحيط : ١/٤٦٥ .

(٥) ينظر الكشاف / ١/١٦٠ .

أعظم المال، وهو للجسد كالجسد للروح^(١) ثم دلل على معاينة النهي بقوله:
”ثم أقررتم وأنتم تشهدون“ فانظر كيف تلقي نظم الآية على العناية بالنهي
في ”لا تسفكون“ ”لا تخرجون“ توصلا إلى الغرض الرئيسي من الكلام وهو نفي
الطماعية فيهم، وذمهم ...

ثانياً: سياق التشريع: وذلك في أربعة مواضع في الذكر الحكيم ، حيث
أفاد النفي المبالغة في النهي بأنه مما لا يقع في أصل الفطرة ، لتناقضه معها ،
واستلزماته خروجا على ما يقتضيه الطبع السليم ...

كما أن فيه دلالة على أن وقوع النهي عنه ينقض الوصف، لا أنه مخالفة
يعصى بها، ترهيبا من الواقع ...

الموضع الأول: سياق الأسرة، حيث جاء مرة في بيان المهدى فيما يقع من
مفاضلة بين الزوجين وما لكل على الآخر^(٢) وذلك في قوله سبحانه
”والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين لمن أراد أن يتم الرضاعة وعلى
المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف لا تكلف نفس إلا وسعها لاتضار والدة
بولدتها ولا مولود لها بولده“^(٣) ..

حيث جاء النفي مرادا به النهي في موضعين :

في قوله : ”لا تكلف نفس إلا وسعها“

(١) نظم الدرر ١٨٢/١

(٢) ينظر : نظم الدرر ٤٣٨/١ ، وصورة الأمر / ٨٩ .

(٣) البقرة / ٢٣٣

وفي قوله: " لا تضار والدة بولدها "

أما الموضوع الأول فقد بنى على علاقة النفي بقوله "بالمعروف" حيث يحتمل وجهين :

أن يكون تفسيرا له^(١)، وحينئذ يكون قوله: " لا تكلف نفس إلا وسعها " نفياً في موضع النهي، فكلاهما منهى عن أن يكلف صاحبه فوق ما يستطيع فالزوج منهى عن أن يكلف الأم ماليس في وسعها فتلزم الإرضاع ولا تعطى حقها، وهي منهية عن أن تكلف الأب ماليس في وسعه، فتكتفى من الإرضاع أو تطلب فوق ما تستحق^(٢) ...

والفرق بين نظم الكلام على النفي هنا، وبين سوقه بصرير النهي هو إفادة النفي لمناقضة ذلك لطبيعة الأسرة، وروح المودة، مقتضى الولادة لأن النفي يقتضي المصادمة لا إمكان الواقع كما هو مقتضى النهي الصريح، وإن كان ذلك تنزيلا ...

ولهذا آثر نفي التكليف لدلالته على الزام ما يشق إرادة الإنسانية^(٣) عليه، فإذا خرج عن الوسع مع استلزماته للمشقة - كان مصادما لحكمة التشريع ولذلك فإذا تدبرت مثل هذا النظم في الذكر الحكيم مستقبليا^(٤) له

(١) ينظر الكشاف ٢٧٩/١، وينظر نظم الدرر ٤٤٠/١ وروح المعانى ٢٢٠/٢ .

(٢) نظم الدرر ٤٤٠/١، وصورة الأمر ٨٩ .

(٣) ينظر المفردات / ٤٣٩ ، والفرق اللغوية / ١٧٨ .

(٤) ينظر المعجم المهرس ٦١٤ (ك ل ف) .

تجده قد التزم النفي ولم يأت مرة على صريح النهي، وذلك في قول سبحانه " لا يكلف الله نفسا إلا وسعها "^(١) قوله : فقاتل في سبيل الله لا تكلف إلا نفسك "^(٢) قوله لا نكلف نفسا إلا وسعها "^(٣) قوله : " لا يكلف الله نفسا إلا ما آتاه " ^(٤).

أن يكون تعليلاً لقوله " بالمعروف " وحينئذ فالجملة خبرية لفظاً ومعنى وهو ظاهر تأويل أبي حيyan ^(٥) ..

ومذهب الزمخشري ومن تابعه أولى بدلالة عموم النكرة في قوله " نفس " على أن ذلك مصادم للفطرة عند كل أحد، وهو مراد النهي المستفاد من النفي، كما أن هناك ملائمة بين النهي وبين قوله " بالمعروف " حيث دل على الماقضة وهو جامع التضاد، إبرازاً لقبحه لأن التكليف فوق الوسع يقتضي العنت والمشقة بخلاف المعروف، إذ هو ما شهد عيانة لموافقته، وبقبول موقعه بين الأنفس فلا يلحقها منه تنكر ^(٦) منها متصادماً به .

(١) البقرة / ٢٨٦ .

(٢) النساء / ٨٤

(٣) الأنعام / ١٥٢ ، الأعراف / ٤٢ و المؤمنون / ٦٢

(٤) الطلاق / ٧

(٥) ينظر البحر الصحيط : ٥٠٢/٢

(٦) نظم الدرر / ٣٣٢

أما ثانى الموضعين فى الآية فهو قوله "لا تضار والدة بولدها" حيث قرأ ابن كثير وأبو عمرو "لا تضار والدة" برفع الراء^(١) مشددا على النفي .

وعلى هذا فالنفي بمعنى النهى وينصره قراءة باقى السبعة: لا تضار بفتح الراء^(٢) على النهى الصريح، كما ان التناسب فى العطف يقتضى تأويل النفي بالنهى، ليكون الجامع أقوى – فيكون المراد النهى عن المضارة .

وهذا ما أجمع عليه الفخر^(٣) وابن عطية^(٤) وأبى حيان^(٥) والبقاعي^(٦) والسمين الحلبي^(٧) والألوسى^(٨) وعلى هذا يكون قد عطف جملة خبرية لفظا إنشائية معنى على أخرى مثلها مبالغة فى النهى عن الأمرين ..

وفي التعبير بلفظ الوالدة وولدها سواء فى إيثار المادة دون ما يرافقها أم فى نظمها على الإضافة إليها وإليه إبلاغ فى التحنن والتعطف، وأن النهى لا يخرمه ذو فطرة سوية، وهذا ما يتلاقى مع وضع النفي موضع النهى الذى يقتضى المضادة والصادمة، إذ إن مضارة الوالدة زوجها بسبب ولدها، أو أن

(١) ينظر : الحجر ٢٥٢/٢ .

(٢) ينظر الحجر ٢٥١/٢ .

(٣) ينظر: التفسير الكبير : ٤١٨/٥ .

(٤) ينظر: المحرر الوجيز : ٢١١/٢ .

(٥) ينظر: البحر المحيط : ٥٠٢/٢ .

(٦) ينظر: نظم الدرر : ٤٤٠/١ .

(٧) ينظر: الدر المصور : ٥٧١/١ .

(٨) ينظر: روح المعانى ١٤٧/٢ .

يضارها هو بسبب ولدها - مصادم ومناقض لمقتضى الولادة والذى يستلزم العطف .

ولذلك فرق أبو هلال^(١) بين الولد والإبن أن الأول يستلزم الولادة دون الثاني، فهو أدخل فى التعطف ولذا وقع التوصية به فى الذكر الحكيم ... ومن ثم أضافه إليها فقال "بولدتها" لهذا الغرض أيضا - يقول الزمخشري نصر الله وجهمه "فإن قلت: كيف قيل: بولدتها وبولده؟ قلت: لما نهيت المرأة عن المضارة أضيف إليها الولد (استعطافا) لها عليه، وأنه ليس بأجنبي منها، فمن حقها أن تشقق عليه ، وكذلك الوالد^(٢)" .

ثم ترى نظم الآية هنا على وضع النفي (الخبر) موضع النهي (الإنشاء) متلاقيا مع صدرها حيث بني صدرها على ملاحظة ذلك فى قوله: "والوالدات يرضعن أولادهن حولين كاملين" فوضع الخبر (يرضعن) موضع الأمر ليكون أدل على الإبلاغ من الأمر نفسه لأن من شأنه أن يكون قد فعل وتم تنبيها على تأكيده^(٣) وكذلك فيما هو ضده ...

وفي النفي فائدة أخرى وهى الدلالة على قوة الداعى إلى الامتثال للنهى، لأنها والدته فلا يقع منها ضرر عليه ..

(١) ينظر: الفروق اللغوية / ٢٣٣ .

(٢) الكشاف: ٢٨٠/١ وينظر: نظم الدرر ٤٤٠/١ ، وروح المعانى ١٤٧/٢ .

(٣) ينظر: نظم الدرر ٤٣٩/١ .

فإن قلت: إذا كان في قراءة إبلاغ في النهي وفضل عنایة به، فكيف توجه قراءة النهي الصريح وهي قراءة باقى السبعة؟

قلت: كل قراءة تتوجه إلى مخاطب معين لراعاة خصوصية حالته، فحينما يكون الخلاف حاداً بين الزوجين ويكون وقع الضرر محققاً يكون في النفي الدال على المبالغة في النهي أنس وتساوق مع تلك الحالة وحينما يكون الخلاف يسيراً والضرر بعيداً فيكون في النهي الصريح تسايق مع الحالة .. وهكذا يكون اختلاف القراءتين في السورة متسائلاً مع اختلاف أحوال الزوجين^(١).

ذلك تجد الذكر الحكيم يصطفى نفي الحل: "لا يحل" في سياق الإعراب عن فضيلة العدل حينما يكون شقاق، دون النهي الصريح، دلالة على أن ذلك مما لا يحتمل التوقف في دلالته على التحرير القاطع وأن الحكم فيه معصوم من احتمال الوجوه التي يمكن حسبانها في صيغة النهي الصريح .

ذلك أن النهي الصريح قد تعترره دلالات أخرى كالالتماس والارشاد والنصح أو الكراهة .. إلخ مما يمكن صرفه عن التحرير .

وعلى هذا تجد قطعية الدلالة في "لا يحل" أليق بسياق العدل بين الزوجين حين يكون شقاق، لأن النفي يدل على أن المخالفته فيه تهدم الحياة

وتناقض ما تستلزمه الأسرة الزوجية من مودة ورحمة "إذا تحول الشقاق إلى عداء يرتع فيه المردة فسدت حياة الأمة"^(١).

وهذا يتلacci مع ما ذكرته آنفا من أن النفي يأتي فيما كان فيه خطر على حياة الأمة وكيانها، ولذا كانت المخالفة فيه هادمة ...

قللت إن سياق "لا يحل" قد جاء في العدل الفاصل بين الزوجين حين يقع شقاق، ومن ثم فقد جاء في هذا السياق في موضعين:

١- في بيان أحكام الطلاق: في قوله سبحانه: "والطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن أن يكتمن ما خلق الله في أرحامهن إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر"^(٢).

حيث عطف قوله "ولا يحل لهن" على قوله "يتربصن" وهو بمعنى الأمر أي: ليترbcn ولكنـه جاء على لفظ الخبر لإرادة تأكيد أمرهن بالعدة، للإيماء إلى المسارعة في امتحانهن فهو يخبر عنه بما يدل على انقضائه^(٣) وبهذا يترشح إرادة النهي من قوله "ولا يحل" ليكون قد عطف النهي على الأمر السابق وإنما جاء على نظم النفي لا النهي مبالغة في تأكيده بأنه مما ينبغي إلا يقع أصلاً منهم لتناقضه مع وصف الإيمان، فكان في النفي إبلاغ في

(١) ينظر: صورة الأمر / ٨٨.

(٢) البقرة / ٢٢٨.

(٣) ينظر: نظم الدرر ١ / ٤٢٧ .

النهى، وتهديد على المخالفه فى نفس الوقت، ذلك أن الكتمان يذهب بالغرض المراد من الاعتداد ..

ومن ثم تجد التهديد المزلزل في قوله: "إن كن يؤمن بالله واليوم الآخر ملائيا مع النفي الذي يقتضى عدم الواقع من اتصف بوصف الإيمان، وأن المخالفه مناقضة لهذا الوصف تهدمه، ولا تبعد صاحبها يقول الألوسي: شرط قوله "لا يحل" لكن ليس الغرض منه التقييد حتى لو لم يؤمن كالكتابيات حل لهن الكتمان، بل بيان منافاة الكتمان للإيمان، وتهويل شأنه في قلوبهن، وهذه طريقة متعارفة يقال: إن كنت مؤمنا فلا تؤذ أباك^(١).

ومن ثم تجد الذكر الحكيم يقييد معلقا على الإيمان "إن كنتم مؤمنين" في سياق الأوامر والنواهى ذات الخطر العظيم، تحذيرا وتغليظا لخطورة الأمر والنهى على كيان الأمة .

ترى ذلك بينما في قوله سبحانه: "اتقوا الله وذرروا ما بقى من الربا إن كنتم مؤمنين"^(٢) وقوله "فلا تخافوه وخافون إن كنتم مؤمنين"^(٣) وقوله "على الله فتوكلوا إن كنتم مؤمنين"^(٤) وغير ذلك كثير في النظم^(٥) القرآني، حيث ي يريد الحديث على الامتثال .

(١) روح المعاني ٢٠٢/٢ وينظر : نظم الدرر : ٤٢٩/١ .

(٢) البقرة / ٢٧٨ .

(٣) آل عمران / ١٧٠ .

(٤) المائدة / ٢٣ .

(٥) ينظر المعجم المفهرس / ٩١ ، ٩٠ .

٢- كذلك جاء نفي الحل في سياق: التنفير من ظلم النساء في قوله سبحانه: "يأيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبوا ببعض ما آتيموهن إلا أن يأتيين بفاحشة مبينة"^(١).

حيث آثر النفي في قوله "لا يحل لكم" ولم يقل "لا ترثوا النساء كرها" إذ فيها معنى النهي وزيادة القطع بالحكم وأنه مما لا يعرض فيه عوارض تذهب بحرمة ...

وذهب الشيخ الطاهر^(٢) إلى أن صيغة "لا يحل" صيغة نهي صريح لأن الحل هو الإباحة في لسان العرب ولسان الشريعة فنفيه يرادف معنى التحرير .

وقوله: "صيغة نهي صريح" مردود بأن النهي الصريح ليست له سوى صيغة واحدة وهي "لا" الجازمة باتفاق العلماء .. ، يقول الخطيب وله حرف واحد وهو "لا" الجازمة^(٣) أما قوله فنفيه يرادف معنى التحرير فإنه وإن كان كذلك في مجمله إلا أن بينهما فرقاً لأنه إذا كان في الشيء معنى الشيء دل على أنه ليس هو كما ترى في إفاده الاستفهام لمعنى النفي - مثلا - فإنه وإن كان معناها واحداً إلا أن هناك فرقاً بين صريح النفي، والنفي المستفاد من الاستفهام، ولكل سياقه الخاص به ..

(١) النساء / ١٠٩

(٢) التحرير والتنوير / ٢٨٢

(٣) الإيضاح / ٢٤٤ - شروح

كذلك يتأنى عليه سؤال لم أتى بالتحريم فى مواضع وبينى الحل فى مواضع أخرى .. وتحقيق هذا فى دراسة^(١) أخرى .

وبهذا تعلم أن قوله "لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها "نفى فيه معنى النهى كما ذهب إليه أبو حيyan^(٢) والألوسى^(٣) .. لا أنه نهى صريح ..

وانما آثر النفى لدلالته على صراحته فى التحرير قطعا للتأويل فلم يقل: "لا ترثوا " حتى لا يوسم الشيطان بأنه نهى ترشيدى تهذيبى لا نهى وجوب ، فقد أحكم بهذه العبارة "لا يحل" الحكم بعدم الحل^(٤) ولذلك تجد النظم مبنية على الإبلاغ فى الانتهاء والتنفير من وقوع النهى ، جاء الفعل "آمنوا" فى النداء دون الوصف "المؤمنون" ليدل على أن أقل الإيمان فى النفس زاجر عن الواقع فى مثل ذلك ، وأن العصيان ذاذهب بهذا القليل منه ، يقول البقاعى - نصر الله وجهه - منفرا من ذلك بالتقىيد بما هو أدنى الإيمان (يايها الذين آمنوا) أى: فوق بهم الإيمان عند زواجرنا^(٥) .

ثم فى التعبير بقوله "لكم" إينان بأن فى هذا الحكم استشرافا بهم إلى أفق أعلى مما هم عليه ، وأن ما كان منهم لا يتناسب مع عدالة الإسلام الذى يدينون به^(٦) .

(١) ينظر: فقه التعبير القرآنى فى سياق التشريع للباحث / ١١٦ .

(٢) ينظر: البحر المحيط / ٣ / ٥٦٩ .

(٣) ينظر: روح المعانى : ٤ / ٣٧٧ .

(٤) ينظر : دلالة الأنفاظ عند الأصوليين / ٢٠٠ .

(٥) نظم الدرر / ٢ / ٢٢٩ .

(٦) ينظر : دلالة الأنفاظ / ٢٠٠ .

ومن ثم تجد النظم القرآني يأتي بالقيد "لكم" في سياق التشريع ترغيبا
في الفعل وحثا على الامتثال لأنه في جانبه وفائده له ..

ثم في هذا القيد: "كرها" مبالغة في التنفيذ والتبيح وليس للاحتراز
حيث جاء إلى أعلى صور النهي وأشنعها وأبغضها لينفر النفس منها، وهذه
سنة في البيان القرآني، تربية وإبابة وهداية كما في قوله سبحانه "لا يتخذ
المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين"^(١) وقوله سبحانه "لا تأكلوا الربا
أضعافاً مضاعفة"^(٢) وقوله سبحانه "ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن
تحصنا"^(٣) وهكذا خاطب النفوس بأبغض ما في الموقف فتنقاد مطوعة^(٤).

وهكذا القيد هنا "كرها" فهو يدفع إلى مزيد التنفيذ عما هم عليه من
شريعة ظالمة تنفر منها كل نفس سوية وإن لم تنزل السماء ما يقضى بالتحريم
فالنفس الأبية والرجولة الفتية تنفر بذاتها عن إرغام أى امرأة على أن تكون
قريناً وشريكاً إنها لا يكون في شرعة الحيوانات المستأنسة والمتوجهة^(٥).

ويمكن أن يكون القيد خارجاً مخرج الغالب لأن غالباً أحوالهن أن يكن
مجبرات ..^(٦) ويفيد ما رواه البخاري في التفسير قيال " كانوا إذا مات

(١) آل عمران / ٢٨

(٢) آل عمران / ١١٠

(٣) النور / ٣٣

(٤) دلالات التراكيب د/ محمد أبو موسى / ٢٥٨-٢٦٠

(٥) دلالة الأنفاظ / ٢٠١

(٦) البحر المحيط : ٥٦٧/٣

الرجل كان أولياً وله أحق بامرأته إن شاء بعضهم تزوجها وإن شاؤوا زوجوها، وإن شاؤوا لم يزوجوها وهم أحق بها من أهلها فنزلت هذه الآية^(١).

ثم في تعديه "أن ترثوا" إلى النساء فيه تنزيل النساء منزلة الأموال الموروثة لافادة تبشير تلك الحالة التي كانوا عليها^(٢) في الجاهلية وبهذا تأزر النظم على ابراز النفي، وبيان المراد منه وأنه لا يقع أصلاً مصادمته لوصف الإيمان.

كذلك ترى سياق الآية في مجئها عقب التهديد الهائل لمن فعل ما لا يحل له "أولئك أعتدنا لهم عذاباً أليماً"^(٣) ثم وصل الكلام بأمر من فعله، فهو زان مصر على الزنى إلى الموت إن اعتقاد حرمته، أو كافر إن اعتقاد حلته^(٤) والوصفات كلاهما مما تنفر منها نفس المؤمن أشد نفار، فلا يقع النفي المقتضى لذلك ...

وفي سياق تشريع تحريم نكاح الزناعة تبشيرها لأمره وتقبيحها له آثر القرآن نفي الواقع على النهي في قوله سبحانه "الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة والزانية لا ينكحها إلا زان أو مشرك وحرم ذلك على المؤمنين"^(٥).

حيث جاء النفي مراداً به النهي في موضوعين :

(١) صحيح البخاري كتاب التفسير باب لا يحل لكم أن ترثوا النساء كروا حديث رقم ٤٥٧٩ .

(٢) ينظر: التحرير والتنوير ٤/٢٨٣ .

(٣) النساء ١٨ .

(٤) ينظر: نظم الدرر ١/٢٢٩ .

(٥) التور / ٣ .

في قوله: "لا ينكح إلا زانية أو مشركة"

في قوله: "لا ينكحها إلا زان أو مشرك"

حيث أراد النهي عن نكاح الزانية وانكاح الزانى وعبر بالنفي عن النهى
للمبالغة يقول الزمخشري: "والمرفوع فيه أيضاً معنى النهى ولكن أبلغ وأكيد
كما أن "رحمك الله" و "يرحمك" أبلغ من ليرحمك .

ويجوز أن يكون خبراً محضاً على معنى أن عاداتهم جارية على ذلك
وعلى المؤمن لا يدخل نفسه تحت هذه العادة ويتصدون عنها^(١) ولكن اعتبار
النهى أعلق بنظم الآية وسياقها ... ومتتساوق مع بقية القراءات في الآية ...
فيؤيده قراءة عمرو بن عبيد "لا ينكح" - بالجزم على النهى^(٢) وعليه
فالتحريم على ظاهره ...

والمبالغة في النفي قد اثبتت من دلالته على أنه لا يصح أن يقع في
الطبع السليمة ولو لم ينزل بشأنه تشريع لتناقض ما بين الطبعين فأراد بيان
أنه بعد أن رضى بالزنا لا يليق له أن ينكح العفيفة المؤمنة بينهما كما بين
سهيل و الثريا . وإنما يليق به أن ينكح زانية هي في ذلك طبقة أو مشركة
وهي أسوأ منه حالاً وأقبح أفعالاً^(٣) .

(١) الكشاف : ٣/٢١٣ ، وينظر : البحر المحيط ١١/٨ ، ١٢ وروح المعانى ١٨ / ١٢٩ .

(٢) ينظر: البحر ١٢/٨

(٣) روح المعانى ١٨ / ١٢٦

وعليه فالآية قد سبقت مساق التشنيع والتنفيير ولذلك جاء أول السورة
وفاتحتها مقابلا لفاتحة سورة "المؤمنون" فلما قال تعالى - هناك - "والذين هم
لفروجهم حافظون"^(١) ثم قال: فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون^(٢)
استدعاي الكلام هنا بيان حكم العادي هناك، مما تبرأ منه ذمة المؤمن بالتزام
ما أمر الله فيه ...

فانظركيف دلت المقابلة بين مفتتح السورتين على ابراز المناقضة بين
ذلك وبين وصف الإيمان وهو ما يقوم به النفي ...

كذلك ترى النظم يوغل في التقبیح والتنفيیر حيث زاد "أو مشركة" في
جملة النفي الأولى و "أو مشرك" في الثانية على حين أن الزانية المسلمة لا
يجوز أن يتزوجها مشرك سواء كان وثنيا أم كتابيا ومن ثم فليس على ظاهره،
وانما أراد من ذلك زيادة التنفيير والتلویه عن طريق التسویة بين المسلمة
الزانية والمسلم الزانی وبين المشركة والمشرك في القبیح والخسنه^(٣) ...

ثم ترى النظم قد سبق عفوا من غير تأکيد لأن ذلك حکم مسلم في العقول
السلیمة وأمر مقرر في الطیاع السویة، فساقه مساق المعلوم الذي لا ينکر إذ إن
"مجالسة الخطائین کم فيها من التعرض لاقتراف الآثام فكيف بمزاوجة

(١) المؤمنون / ٥

(٢) المؤمنون / ٧

(٣) ينظر: نظم الدرر ٢٣٠/٥

الزواني والقحاب^(١).

ثم ترى تذليل الآية يقرر ما أفاده النفي ويؤكده بأنه لا يقع بقوله: "وحرم ذلك على المؤمنين" سواء في ايثاره "حرم" على منع أو حظر للنفي على تأييد قبحه، يقول أبوهلال والحرام لا يكون إلا قبيحا وكل حرام محظور وليس كل محظور حراما ... والحرام يكون موبدا والمحظور قد يكون إلى غاية^(٢).

ولذلك ترى تشريع التحرير في الذكر الحكيم واقعا على ما هو بالغ السوء، ومتناهيا في الفحش، سواء كان واقعا على الميالة والدم ولحم الخنزير، أم على الربا^(٣) أم قتل النفس^(٤) أم الفواحش^(٥)، مما يدل على إلحاقه بتلك الفواحش المتقدمة ...

أم في إيثار الإشارة بالبعيد "ذلك" للدلالة على بعده في القبح ومتناهيه فيه، أم في ايثار الوصف "المؤمنين" دون الفعل "آمنوا" للدلالة على ثبات الوصف لديهم بخلاف آمنوا لدلالته على أن الإيمان ما يزال فعلا من أفعالهم وما ينتهى إلى أن يصير وصفا لهم^(٦) إشارة إلى أنه كلما قوى الإيمان ازداد تقويه من الإقتران بأولئك واستصبح الأمر أكثر ... حتى إذا ثبت الوصف لديه كان

(١) الكشاف : ٢١١/٣ .

(٢) الفروق اللغوية / ١٩٠ .

(٣) البقرة / ٢٧٥ .

(٤) الأنعام / ١٥١ .

(٥) الأعراف / ٣٣ .

(٦) ينظر : نظم الدرر ١/٤٦ .

أبعد الناس عنهم .. وأنه لا ير肯 إليهم إلا من انتفت عنه تلك الصفة..
وأحدواثات عصرنا شاهدة على ذلك ..

وفي حمل النفي على النهي فائدة أخرى جليلة وهي الإيماء إلى مساعدة المؤمنين إلى الانتهاء كما هو صريح دلالة النفي على النهي وفي هذا تحسين للظن بهم، حيث لهم على الامتثال لأنه لا أشق على الحر من أن يتقارض عما يظن به، فما بالك إذا كانوا على صفة الإيمان ثابتين عليها ...

ثم في النفي دلالة أخرى وهي إبراز رغبة المولى سبحانه - وارادته في تطهير الجماعة المؤمنة بعدم وقوع ذلك منهم، حتى كأنهم قد كفوا بمجرد أن صك التشريع أسماعهم - وحال الصحابة دال على ذلك - فهو يخبر به عنهم وهذا ملائم لسياق سورة النور، حيث أراد المولى تطهير المجتمع المسلم فيما يتعلق بجانب الأسرة، ولذلك شاع فيها أحكامها تنقية لها من مسالك السوء، وفي هذا تمهد لإثبات براءة السيدة الطاهرة المطهرة عائشة رضي الله عنها -
إذ زوجها سيد المؤمنين والعالمين .

فانظر كيف تکاثرت تلك المعانى من خلال دلالة النفي على النهى لهذا كان حمل الكلام على إرادة النهى أولى مما جوزه الزمخشري^(١) وأبو حيان^(٢) من أن يكون خبرا محضا، ذلك لأن نظم الكلام على المبالغة يتساوى مع إفاده النفي لها ، وهذا مقصد

(١) ينظر: الكشاف ٢١١/٣ .

(٢) ينظر: البحر المحيط ١٢/٨

رئيس في الكلام فضلاً عن أن مآل تأويله إلى النهي انظر إلى قوله
وعلى المؤمن ألا يدخل نفسه تحت هذه العادة فهذا صريح النهي
فكيف يكون خبراً محسناً؟ .

ولهذا كان المراد بقوله "ينكح" بمعنى التزويج لا بمعنى
الوطء، فهو بعيد عن معنى النهي الذي تضمنه النفي لعدم الفائدة
منه، لأن القائل إذا قال: الزانية لا تزني إلا بزان .. فليس فيه
فائدة، وأنه لا يعرف شيء من ذكر النكاح في كتاب^(١) الله إلا
على معنى التزويج^(٢) ...

الموضع الثاني: سياق الأموال: كذلك جاء النفي بمعنى
النهي في سياق كتابة الدين والشهادة فيه ، وما للكاتب والشهيد
من حقوق تضمن حفظ الأموال التي بها قوام المجتمع، لبيان
الإبلاغ في التوصية، وللإعلام بمناقضته لحكمة التشريع في قوله
سبحانه: "ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق
بكم"^(٣) وذلك على قراءة ابن محيصن: ولا يضار برفع الراء
المشدة فيكون الكلام نفياً للمضاربة بمعنى النهي عنها^(٤) ...

(١) النور ٣٢، والأحزاب / ٤٩ .

(٢) ينظر: معاني القرآن واعرابه للزجاج ٤/٢٩ .

(٣) البقرة / ٢٨٣ .

(٤) ينظر: البحر / ٧٤١ .

ويؤيد إرادة النهي من النفي قراءة الجمهور: "ولا يضار" على النهي
فيكون قد نهى عن حصول الضرر منهم أو عليهم^(١).

وعلى ذلك جرى تأويل ابن عطية^(٢)، وابن جني^(٣) والفارخر^(٤) والسميين^(٥)
الحلبي والألوسي^(٦) والشوكاني^(٧) ...

ولعل الفرق بين قراءة النفي على معنى النهي "ولا يضار" وقراءة النهي
الصريح: "ولا يضار" هو فرق بين مخاطبين في حالين مختلفين فالمخاطب في
قراءة النفي قد لاح منه الضرر من لفظه أو حاله فكان النفي أدل على المبالغة
في النهي بخلاف المخاطب في قراءة النهي فهو قد أمن جانبه والتوثيق
زيادة في الإطمئنان وبذلك تكمل كل قراءة أختها ولا تتصادم معها ..

وفي تأويل النفي بالنهي مبالغة في نفي الواقع من أصله، يقول أبو حيyan
"وذلك أن النهي عن ما يمكن وقوعه فإذا برب بصورة النفي كان أبلغ، لأنه صار
ما لا يقع، ولا ينبغي أن يقع"^(٨).

(١) ينظر : نظم الدرر ١ / ٥٤٩.

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ٢ / ٣٧٣.

(٣) الخصائص ٢ / ٣٠١.

(٤) التفسير الكبير ٧ / ٢٢.

(٥) الدر المصنون ١ / ٦٨٥.

(٦) روح المعانى ٣ / ١٠٠.

(٧) فتح القدير ١ / ٣٠٣.

(٨) البحر ٢ / ٧٤١.

وهذا ما يتساوق مع النظم والسياق، فقد سبق النفي عقب المبالغة في الزام الكاتب والشهيد في صدر الآية - أن يجib ولا يأبى، وأكّد ذلك بصيغة المستكتب والمستشهد^(١) وهذا يستدعي المبالغة في النهي عن ضررهما ليكون لهما من الحقوق مثل ما عليهما من الواجبات ...

كذلك الأمر بكتابه الدين والشهادة فيه ينتقض بإضرار الكاتب والشهيد وهذا ما يقوم به النفي لدلالته على تناقض الأمر السابق ووقع المنهى عنه..، إيماء إلى أهمية النهي، إذ هو في كيفية حفظ الأموال، لذلك نص على صغير الدين وكبيرة واعتناء به وحفظها ...

ولذلك ترى النظم قائما على المبالغة تلاؤما مع إفادة النفي لعدم وقوع الفعل، سواء في اتباع النهي بالتهديد في قوله: وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم "بما يفيده فسوق" من التأكيد وتشديد النذارة^(٢) أم في إيشار تلك الصيغة "يضار" حيث تحتمل أن تكون مبنية للفاعل، فيكون الكاتب والشهيد وقد نهيا أن يضار أحدا لأن يزيد الكاتب في الكتابة .. وبأن يكتم الشاهد الشهادة أو يغيرها أو يمتنع من آدائها، ويحتمل أن تكون مبنية للمفعول، فنهى أن يضارهما أحد، بأن يعتنقا ويشق عليهما في ترك أشغالهما، ويطلب منهما ما لا يليق في الكتابة والشهادة^(٣).

(١) ينظر : نظم الدرر ٥٤٩/١ .

(٢) نظم الدرر : ٥٤٩/١ .

(٣) البحر ٧٤١ / ٢ .

هذا العموم المستفاد من الصيغة ملائم للنهي المبالغ فيه، حتى ينفي وقوعه من أصله، لأن كل تلك الأحوال المنهي عنها مما تعطل الشهادة والكتابة، وهو ما يتربّط عليه توقف كثير من المصالح الدينية والدنيوية .

ثالثاً: في سياق علاقة الأمة الإسلامية بغيرها: حيث جاء النفي مراداً به النهي للإبلاغ في النهي عن إتخاذ الكفار أولياء، حتى ينفي الواقع في جميع الأحوال، على أي من الوجوه، وذلك في قوله سبحانه "لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين .." ^(١) .

وذلك على قراءة الضبي "لا يتخذ" برفع الذال ^(٢) على النفي والمراد به النهي .. وينصره قراءة الجمهور "لا يتخذ" على صريح النهي .
وعلى ذلك جرى تأويل الزجاج ^(٣) والفخر ^(٤)، وأبى حيان ^(٥)، وأبى عطية ^(٦)، والشوكاني ^(٧) .

وقراءة النفي عاصمة للنهي الصريح من أن يؤول على الإرشاد أو الندب أو الالتماس لأنها أفادت المبالغة في نفي اتخاذهم أولياء من دون المؤمنين، حتى

(١) آل عمران / ٢٨ .

(٢) البحر المحيط ٩١/٣ .

(٣) معانى القرآن واعتراضاته ٣٩٥/١ ، ٣٩٦ ، ٣٩٥/١ .

(٤) التفسير الكبير ٧ / ١٦٥ .

(٥) البحر : ٩١/٣ .

(٦) المحرر الوجيز ٥٣/٣ .

(٧) فتح القدير ١/ ٣٣١ .

إنها لتنقض الإيمان، لأن شأن النفي يأتي فيما ينافق ويصادم بخلاف النهي، فإنه يأتي فيما يمكن وقوعه.

ولا أرى وجها للتسوية بين إفادة النفي لمعنى النهي وبين صريح النهي في قول الفخر لأنّه متى كانت صفة المؤمن أن لا يوالى الكافر كان لا محالة منهيا عن موالاة الكافر، متى كان منهيا عن ذلك كان لا محالة من شأنه وطريقه ألا يفعل ذلك^(١).

فعلى فرض التسليم بأن مآل النظمين واحد، إلا أن التحقيق دال على أن هناك فروقاً بينهما في النظم يتبعهما - لا محالة - فروق في الغرض المساو له الكلام، وسوف ترى ذلك في المقارنة بين النفي بمعنى النهي هنا وبين النهي الصريح في المائدة ..

ذكرت أن النفي هنا عصم النهي عن تأويله على غير وجهه، وجعل وقوعه منافي للنداء بوصف الإيمان السابق ويدل على ذلك سياق الآية ونظمها. فسياق النفي على تبشير الأمة بتفرده سبحانه - بمالك، والرزق الذي لا حساب فيه وعليه فكان من الحق أن تظهر على المبشرين عزة البشري فلا يتولوا غيره^(٢).

فانظر كيف استجاش "السياق القرآني في الفقرة الماضية" الشعور بأن الأمر كلّه لله، والقوة كلّها لله والتدبّير كلّه لله والزرق كلّه بيد الله فما ولاء

(١) التفسير الكبير : ١٦٥/٧ .

(٢) نظم الدرر : ٥٨/٥٧/٢١ .

المؤمن - إذن - لأعداء الله ؟ إنه لا يجتمع في قلب واحد حقيقة الإيمان بالله وموالاة أعدائه^(١) .. ولهذا نفي الإيمان صريحا في آية المائدة في قوله سبحانه : "وَمَنْ يَتُولَّهُمْ مِنْكُمْ فَإِنَّهُمْ مِنْهُمْ"^(٢) وبهذا تعانق النفي المقتضى عدم الواقع أصلا، مع السياق والتقيا في مصادمه لحقيقة الإيمان ...

ثم تجد النظم يعلى من التنفير، فالنفي قد وقع على الاتخاذ دون غيره من مرادفه لما في الاتخاذ من معنى المداومة على الفعل والاستمرار فيه، لدلالته على التمكن لأنّه افتعال من الأخذ، وهذا أقبح يقول أبو هلال: والاتخاذ أخذ الشيء والأمر يستمر فيه: مثل الدار يتخذها مسكننا والدابة يتخذها قعدة^(٣) .

ولهذا ترى الذكر الحكيم يؤثر الاتخاذ في النهي عن المعاولة في جميع صورها، لما فيها من معنى الاستمرار كما في قوله سبحانه: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ"^(٤) وقوله: "فَلَا تَتَخَذُوا مِنْهُمْ أُولَيَاءَ حَتَّىٰ يَهَاجِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ"^(٥) وقوله: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَخَذُوا الْكَافِرِينَ أُولَيَاءَ مِنْ دُونِ

(١) الطلال : ٣٨٥ / ٣ .

(٢) المائدة / ٥١ .

(٣) الفروق اللغوية / ١١٣ .

(٤) آل عمران / ١١٨ .

(٥) النساء / ٨٩ .

المؤمنين^(١) وقوله "يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا^(٢) دينكم هزوا ولعبا .."^(٣) ..

وغير ذلك^(٤) كثير .. فإنه مطرد في النظم القرآني ..

ولعل السبب في مجىء النفي في "آل عمران" دون سواه هو أنه أول موضع في الذكر الحكيم - على المذهب الحق في أن ترتيب المصحف كما^(٥) هو في اللوح المحفوظ - قد نهى فيه عن اتخاذ الكافرين أولياء فعصم النفي بقيمة الموضع من أن يحمل النهي فيها غير المراد منها ..

ثم ترى النظم هنا - خاصة دون غيره قد وقع على "المؤمنين" بالوصف، دون الفعل "آمنوا" بخلاف غيره ممن هو صريح في النهي وذلك للاقى الوصف مع النفي المقتضى المناقضة، لأن "المؤمنون" أدل على ثبوت الإيمان وقراره في نفوسهم من الفعل: آمنوا - كما تقدم^(٦) - فكلما زاد الإيمان وصار وصفاً، كلما ابتعد المؤمن عن مواليتهم، واستقبحها ونفر منها، والعكس بالعكس، وواقع الصحابة رضوان الله عليهم - وهم أكمل الناس إيماناً - مع

(١) النساء / ١٤٤ .

(٢) المائدة / ٥٧ .

(٣) المعجم المفهرس / ١٨ ، ١٩ (أخ ذ) دراسة الإطراد القرآني في صورة المختلفة تكشف عن حقيقة جديدة في إعجاز القرآن .

(٤) ينظر : تناسق الدرر في تناسب السور للسيوطى / ٥٧ .

(٥) ينظر : نظم الدرر ٤٦/١ والبحث .

الكفار يؤيد ذلك، كما أن أحداثات عصرنا من المسرعة فيهم خوف دائرة ...
شاهدنا بما دل عليه النفي ..

ولذلك نظر البقاعي - نصر الله وجهه - إلى الوصفين المتضادين:
”المؤمنون“، و ”الكافرين“ ورأى فيهما دلالة على الرسوخ في الإيمان والكفر،
يقول: ”المؤمنين“ أي: الراسخون في الإيمان، وعبر في أضدادهم بالوصف لثلا
يتوهם ذلك في كل من تلبس بکفر في وقت ما^(١)...، وهو وجه حسن، غير أنني
أرى فيه وجها آخر وهو النص على المفاضلة بينهما لتضادهما فالآولون
راسخون في الإيمان، والآخرون راسخون في الكفر - بدلالة الوصف في
كليهما - فلا يجتمعان كما قال صلي الله عليه وسلم ”لا تتراءى ناراهما“^(٢) .
وانظر إلى إيشار ”أولياء“ دون غيرها لأنها تدل على المعاشرة لمحبة
المنصور وبخلاص المودة، بخلاف المودة أو النصرة^(٣) ولذا اطردت في النهي
في هذا السياق ..

وهذا يتلاقى مع التضاد المستفاد من النفي فهي لا تتحقق لكافر إلا لزمهها
إضرار بمسلم إما عاجلاً أو آجلاً، فمما يضرهم دون إضرار بأحد من المؤمنين أياً
كانت صورة الأضرار أمر لا يكون .

(١) نظم الدرر: ٥٨/٢ .

(٢) الحديث في سنن النسائي في كتاب القسامية بباب القود بغير حديدة ٣٢/٨ .

(٣) الفروق اللغوية / ١٥٦ .

ولذلك تجده سبحانه قد نهى في السورة نفسها عن اتخاذ بطانة من دون المؤمنين "يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم"^(١) فكيف بالموالاة؟ ثم إن المولى سبحانه - لم يأنن لنا في الدين لم يقاتلنا في الدين - إلا البر والقسط وهمما غير الولاية "لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم وتقسّطوا إليهم"^(٢) والمقاتلة في الدين غير محصورة في المقاتلة بالسيف وما ضارعه فإن صور المقاتلة كثيرة، قد يكون السيوف أدناها، فالفتنة، والاحتكار، والغش، وتخليل الفكر وتزييف الحق، ونشر المرض .. أعتى وأنكى من ضرب بسيف، وما يفعله بالمسلمين اليهود والنصارى والملحدون ومن شايعهم هو من المقاتلة في الدين^(٣) ومن ثم لا يلتقي وصف الإيمان وموالاتهم ..

ثم انظر إلى إيثار القيد "من دون المؤمنين" من اقتضائه تقريب البعيد وتبعيد القريب كما يقول الحرالي^(٤) فهو ليس مقصوداً به الاحتراز كما توهם الشيخ الطاهر بتفسير ذلك أى: ولاية المؤمن الكفار التي تنافي ولايقه المؤمنين، وذلك عندما يكون في تولي الكافرين إضرار بالمؤمنين وأصل القيود أن تكون للاحتراز^(٥) فإنه وإن كان الأصل - في القيود إلا أن النظم القرآني قد

(١) آل عمران / ٤٤٨ .

(٢) المتحنة / ٨ .

(٣) صورة الأمر والنهي / ٦٤ .

(٤) نظم الدرر : ٥٨/٢ .

(٥) التحرير والتنوير / ٣ / ٢١٦ .

يصطفي بعض الصور والمراد النهى عن صوره كلها ، فيعمد إلى صورة قبيحة ليواجه النفس بها ، فتكون أكثر تأثيرا وكتفا وزجرا ، وهذا بين في قوله سبحانه : " ولا تكرهوا فتياتكم على البغاء إن أردن تحصنا " ^(١) حيث بثى الكلام على ابراز أبشع ما في الصورة ووجه إليه النهى ^(٢) ليبشع عند المخاطب الواقع فيه ، لكي يتيقظ أنه كان ينبغي له أن يأنف من هذه الرذيلة وإن لم يكن زاجر شرعى " ^(٣) .

وكذلك القيد هنا - مبالغة في تبشير الواقع في النهى " فإن موالة الولى وموالاة عدوه متنافيان ، قال :

تود عدوى ثم تزعم أنتى صديقك ليس النوك عنك بعازب
وعليه فالعقل تنفر منه وإن لم يكن زاجر من الشر فكيف وقد زجرهم
بأبلغ زاجر ، فعقب ذلك بالتهديد البالغ " ومن يفعل ذلك فليس من الله في
شيء " .

فالشرط ملائم لمعنى النهي من مناقضته الإيمان ، فليس من الله في شيء لا
في صلة ، ولا نسبة ، ولا دين ولا عقيدة ، ولا رابطة ولا ولادة ، فهو بعيد عن
الله ، منقطع الصلة تماما في كل شيء تكون فيه الصلات " ^(٤) .

(١) النور / ٣٣ .

(٢) دلالات التراكيب / ٢٥٨ ، ٢٥٩ .

(٣) حاشية ابن المنير على الكشاف ٣ / ٢٣٩ .

(٤) الكشاف / ٣١٥ .

رأيت^(١) كيف تلاءم النظم والسياق مع النفي؟ وكيف دل على المفاسلة،
والمناقشة .. ؟

ثم ترى في النفي معنى آخر يليق بالمؤمنين بما يفيده الوصف من ثبات
الإيمان وقربهم من المولى سبحانه ، وهو المسارعة إلى الانتهاء فهو كأنه قد وقع
فهو يخبر عنه ، وفي هذا مدح لهم ..

وهذا ملائم لسياق السورة ، لأنها في المصطفين الأخيار أنبياء وشهداء
فهم أكثر الناس امتثالا وإجابة وابعدهم عن الواقع في المنهى عنه ..

ثم في النفي معنى آخر يتساوق مع سياق السورة وهو الدلالة على قوة
الداعي إلى الانتهاء ، حيث تقدم ما يدل على التنفيذ من مواليتهم من كفرهم
بآيات الله وقتلهم الأنبياء بغير حق ، وافتراضهم على الله ، ثم أعقبه بيان
بغضهم للمؤمنين والفرح بما يضرهم ... إلخ .

ومن كان على تلك الصفات فالمؤمن بعيد عن مواليته ..

رأيت كيف تكاثرت تلك المعانى وتناغمت مع السياق لإبراز الغرض المعاقد
له الكلام .. ؟

ذكرت آنفاً أن مقارنة بين النهي الذي انبثق من النهي ، والنهي الصريح
تهدى إلى عدم التسوية بينهما - كما زعم الفخر - وإن كان مآلهم واحدا ..

ذلك أنت تجد المعنى العام قد تكرر في نظم مختلف في قوله سبحانه "يأيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء" ^(١).

حيث تجد الفروق الدقيقة بين الموضعين متمثلة في :

إيثار النفي بمعنى النهي - على قراءة الضبي - في آل عمران بينما جاء على النهي الصريح في المائدة ..

إيثار الوصف "المؤمنين" في "آل عمران" والفعل في "المائدة" .

- إيثار العموم في "آل عمران" الكفار، والخصوص "اليهود والنصارى" في المائدة ..

والرأي عندي: - أن النهي في "آل عمران" أكد منه في "المائدة" وأبلغ وإن كان كل منهما أنساب بسياقه وآنس .

ووجه ذلك أن النهي في "آل عمران" هو الأول منه في الذكر الحكيم، فكان أحوج إلى العناية والإهتمام، حتى يعصم ما بعده من التواهـى عن التأويل. وليس لدرج التشريع مدخل في الترقى في المبالغة حتى يظن أن لأس陛ـية تشريع النهي في "آل عمران" أثرا في أبلغـية النهي في "المائدة" ليكون آنس بموقعها في مدرجة التشريع، بدلالة توجيهـه النهي في "المائدة" إلى كل من له من الإيمان نصيب وإن لم يبلغـ فيه مبلغـ الذروـة فجاءـ البيانـ بقولـه "الذين آمنوا" وجاءـ البيانـ عنـ النهيـ عنـ موـالـاتـهـ بـقولـهـ "اليـهـودـ وـالـنـصـارـىـ" دونـ

الكافرين ليعلم كل من كان من هذين الفريقين أيا كان مقامه في الإستمساك بهما .. وهذا أفسح مجالاً من قوله "الكافرين" لأنّه قد يظن أنّ من كان يهودياً أو نصراًنياً ليس بالبالغ مبلغ اللحد في الكفر ، فلا يكون مثله في النهي عن موالاته^(١) ...

وليس كما قال فإن توجيه النهي في "آل عمران" إلى الثابتين في الإيمان أقوى منه في "آمنوا" وأليق بالبالغة في النهي ، دلالة إلى أنّ قوة الإيمان لها فضل في الإمتحان والعكس كذلك ، ثم إنّ من المعلوم أنّ "الكافرين" أفسح وأرحب من اليهود والنصارى ، إذ الكافر على الإطلاق "متعارف فيمن يجحد الوحدانية أو النبوة أو الشريعة أو ثلاثتها .."^(٢) .

رابعاً : في تشريع حرمة مس المصحف من غير ظاهر : حيث جاء في سياق العناية بالذكر الحكيم ، فتأثير النفي على النهي الصريح تأكيداً لأمر تلك العناية وابرازاً لمناقضة النهي لصفاته ، وذلك في قوله سبحانه : - "لا يمسه إلا الطهرون"^(٣) ذلك أن السياق في تنزيه القرآن عن كل شائبة نقص ولؤم ودناءة ، ومن ثم تجد النظم قائماً على ابراز ذلك ، تدبر قوله : "إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون ، لا يمسه إلا الطهرون ، تنزيل من رب العالمين"^(٤) حيث تجد

(١) ينظر : صورة الأمر / ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) المفردات / ٤٣٤ (ك ف ر) .

(٣) الواقعة / ٧٩ .

(٤) الواقعة / ٨٠-٧٧ .

النظم قد اطرد على الأخبار في الموضع كلها ..

وبهذا يكون قوله "لا يمسه" نفيا فيه معنى النهي، لا نهيا صريحا كما قيل^(١) وينصر النفي قراءة عبدالله ابن مسعود: "ما يمسه" كما أنه في معرض الصفة .. فإذا جعلناه نهيا جاء معناه أجنبيا معتبرا بين الصفات، وذلك لا يحسن في وصف الكلام^(٢).

وبهذا فالأولى حمل "لا يمسه" على النفي المراد به النهي قول أكثر أهل العلم حيث ذهب إليه البقاعي^(٣)، وأبوحيان^(٤)، وابن عطيه^(٥)، والفارخ^(٦) وابن السبكي^(٧) والألوسي^(٨) ..

وهو أبلغ من النهي الصريح، لدلالة النفي على أن ذلك أبدا فهو ثابت التحرير، بخلاف النهي فإنه يعتريه عوارض أحيانا، يقول الألوسي "والمعنى: لا ينبغي أن يمس القرآن إلا من هو على طهارة من الناس، فالنفي هنا نظير ما في قوله تعالى: الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة"^(٩) وقوله

(١) ينظر البحر المحيط . ٩٣/١٠ .

(٢) ينظر : المحرر الوجيز . ٣٨٦/١٥ .

(٣) ينظر : فتح الدرر . ٤٢٥/٧ .

(٤) البحر : ٩٣/١٠ .

(٥) المحرر الوجيز . ٣٨٦/١٥ .

(٦) التفسير الكبير . ٣٢٧/٢٩ .

(٧) عروس الأفراح . ٣٤٠/٢ .

(٨) روح المعانى : ٢٣٥/٢٧ .

(٩) النور / ٣ .

صلى الله عليه وسلم "السلم أخو المسلم لا يظلمه"^(١) وهو بمعنى النهي، بل أبلغ من النهي الصريح وهذا أحد أوجه ذكروها للعدول عن جعل "لا" "ناهية"^(٢) قوله - حسن، غير أن في تأويله النفي بلفظ الإبتعاء نظراً لأن المراد نفي الواقع كما هو مقتضى وضع النفي موضع النهي - كما ستراه - إن شاء الله - في تسلط النفي على الكون ..

ولا ريب أن السياق والنظم ينصران مذهب الجمهور في أن لا نافية وأريد بها النهي ..

أما دلالة السياق فظاهرة لأن الكلام مسوق لبيان حرمة القرآن وتعظيمه وهذا بين ولذا جاء في معرض القسم بمواقع النجوم في قوله: فلا أقسم بمواقع النجوم^(٣) بما يقتضي تلاقى القسم والمقسم عليه في ظهره وبعدهما عن الأنساب بعد النجوم عن دنس الأرض وإنما بظهور السماء، ولذا اتبع شرفه بشرف منزله في قوله "تنزيل من رب العالمين"^(٤) ومن ثم تلاقى المبالغة في التعظيم المستفادة من النفي مع هذا السياق المفعم بالعظمة ...

كذلك ترى النظم مبنية على الإبلاغ في التطهير، حيث آثر "المطهرون" بدلاً من الظاهرون، مبالغة في الطهير والبعد عن الدنس، يقول البقاعي

(١) متفق عليه : البخاري كتاب المظالم - باب لا يظلم المسلم المسلم ولا يسلمه ٤/٢٣٠ وسند أحمد ٥/٢٤٠ ، ٧١ .

(٢) روح المعانى: ٢٧/٤٣٥ .

(٣) الواقعية / ٧٥ .

(٤) نظم الدرر: ٧/٤٢٤ - ٤٢٦ .

المطهرون الذين بولغ في تطهيرهم، وهم رؤوس الملائكة الكرام: ولم ييسر الله حفظه إلا لأظهر عباده^(١) ذلك أن هناك فرقاً بين "الطاهر" "والمطهر" وهو ما نبه إليه الزمخشري في قوله سبحانه "ولهم فيها أزواج مطهرة"^(٢) في قوله "فإن قلت: هلا قيل: طاهرة؟ قلت: في مطهرة فخامة لصفتها ليست في طاهرة وهي الإشعار بأن مطهراً طهرهن، وليس ذلك إلا الله - عز وجل - المريد بعباده الصالحين أن يخولهم كل مزية فيما أعد لهم"^(٣).

ولذلك اطرد "مطهرة" اسم مفعول - في وصف الأزواج في الجنة والذكر الحكيم لتولى الله التطهير بنفسه من غير ما سبب، تدبر قوله "خالدين فيها وأزواج مطهرة"^(٤) لهم فيها أزواج مطهرة^(٥) في صحف مكرمة، مرفوعة مطهرة^(٦) رسول من الله يتلوا صحفاً مطهرة^(٧) لا يمسه إلا المطهرون^(٨) فالبالغة في التطهير - قد سرت إليهم من ملازمتهم للذكر الحكيم ...

(١) نظم الدرر ٤٢٥ / ٧ .

(٢) البقرة / ٢٥ .

(٣) الكثاف : ١١٠ / ١ .

(٤) آل عمران / ١٥ .

(٥) النساء / ٧٥ .

(٦) عيسى / ١٤ .

(٧) البينة / ٢ .

(٨) الواقعة / ٧٩ وينظر: المعجم المغيرس / ٤٢٩ (طهـر).

وفي التعبير بالمس في النفي "لا يمسه" دلالة على نفي أقل شيء إذ هو "أول ألم أو لذة يبادرها المسوّس"^(١) ونفي الأقل يقتضي نفي الأكثر بطريق الأولى ..

ثم مجيء النظم على الحصر فيه دلالة على الإحتفاء بالخبر والاعتناء به: لا سيما وأنه قد جاء على النفي والاستثناء للدلالة على شدة العناية ...

فانظر كيف تلقت دلالة النفي على العناية بالنهي ونظم الكلام على هذه العناية ثم ان في النفي معنيين آخرين إذ فيه الإيماء إلى وجود الداعي إلى الإمتثال، لأنه أمر يحصل بالمصدر الأول للتشرع، وموصول برب العالمين، لذا كان المخاطبين من المقربين وأصحاب اليمين قد امتحنوا الأمر فهو يخبر عنهم .

رأى الإمامين: ابن العربي والسهيلي في الخبر التشريعي: يرى ابن العربي^(٢) والسهيلي^(٣) أن جميع الآيات التي تقدمت في سياق التشريع لم يقصد بها النهي، وإنما القصد إلى الإخبار بتشريع الإمتناع، أي الخبر عن حكم الشرع وما استقر فيه وثبت في الديانة التي نحن مأمورون بها على الجملة .

(١) تحرير التحبير لأبن الأصبع / ١٩٦ .

(٢) أحكام القرآن / ١٨٦ .

(٣) نتائج الفكر في النحو / ٤٧ مسألة رقم ٢٧ وينظر : صورة الأمر / ٩٦ .

ووجه ذلك عدم لزوم الكذب في الخبر التشريعي، بخلاف الخبر بمعنى النهي ومن ثم كان تخلف الخبر التشريعي أمراً مشهوراً .. فكم من حاج يرث، ويفسق ويجادل، وذلك كله معصية وليس كذباً ..

ولهذا رد ابن العربي تأويل الجمهور لمعنى النفي، فيقول مثلاً - في قوله سبحانه "الزاني لا ينكح إلا زانية أو مشركة" رداً على من يقول إن الخبر هنا بمعنى النهي "وذلك أن الله أخبر أن الزاني لا ينكح إلا زانية ونحن نرى الزاني ينكح العفيفة فكيف يوجد خلاف ما أخبر الله عنه وخبره صدق وقوله حق لا يجوز أن يوجد مخبره بخلاف خبره .."^(١).

كذلك يرى في آية الواقعـة "أنه نفي محض ويكون حكمه أنه لا يمسه إلا المطهرون وإن كان يمسه غير المطهـر، كما جاء "لا يعـض شجرها"^(٢) أى الحكم هذا وإن كان يقع العـض.." ^(٣) ولم يرتضـه ابن السـبكي^(٤)، وهو الحق، لأنـه يستلزم من النـفي التشـريـعي النـهيـ يـقـيـنـاـ، فـلـمـ يـعـدـ عـنـهـ؟ـ كـمـاـ أنـالـنـفـيـ بـمـعـنـىـ النـهـيـ لاـ يـسـتـلـزـمـ الـكـذـبـ عـنـدـ عـدـمـ وـقـوعـهـ،ـ وـالـلـزـمـ مـنـ النـهـيـ نـفـسـهـ وـلـاـ قـائـلـ

بـ ...

(١) أحكام القرآن/٣ ، ١٤٧ ، ١٣٣٩ مسألة رقم ٢٧ وينظر البحر المحيط ٩٣/١٠

(٢) الحديث في مسند الإمام أحمد ١/ ٢٥٣ .

(٣) أحكام القرآن/٣ ، ١٤٧ ، ١٣٣٩ مسألة رقم ٢٧ وينظر البحر المحيط ٩٣/١٠

(٤) عروس الأفراح ٢/ ٣٩٩ ، ٣٤٠

ثالثاً: سياق تبشيره - صلى الله عليه وسلم - وتسليته: وذلك في ثلاثة مواضع، يقتضي السياق في موضعين - رد مذهب الجمھور في تأویل النفي على النهي .. ويبقى الثالث متناغماً مع السياق ..

حيث يبعد توجيه النفي في قوله سبحانه: - ولا تسأل عن أصحاب الجحيم^(١) على نهيه صلى الله عليه وسلم - عن الحزن عليهم والمبالة بهم، بناء على توجيه الزمخشري لقراءة النهي "ولا تسأل" على ظاهره من نهي النبي - صلى الله عليه وسلم - عن السؤال عن أحوال الكفرا ..^(٢).

وذلك مبني على الاستناد إلى ما رواه كعب القرظى أنه - صلى الله عليه وسلم - قال: ليت شعري: ما فعل أبويا؟ فنزلت: ولا تسأل عن أصحاب الجحيم^(٣) يقول الزمخشري: "فنهى عن السؤال عن أحوال الكفرا والإهتمام بأعداء الله"^(٤) وهو أحد قول البيضاوى^(٥)، وابن كثير^(٦) والكازرونى ..^(٧).

وذهب الفخر إلى رد توجيه الزمخشري بوجه بعيد جداً فقال "لأنه صلى الله عليه وسلم - كان عالماً بكفرهم وكان عالماً بأن الكافر معذب، فمع هذا

(١) البقرة / ١١٩ .

(٢) الكشاف / ١٨٢ ، وقراءة النهي هي قراءة نافع وحده، ينظر: الحجة / ٢ / ١٦٣ ، والسبعة / ١٦٩ .

(٣) ينظر : تفسير ابن كثير / ١٦٢ / ١ .

(٤) الكشاف / ١٨٢ / ١ .

(٥) ينظر : تفسير البيضاوى / ٢٣١ / ٢ .

(٦) تفسير ابن كثير / ١٦٢ / ١ .

(٧) حاشية الكازرونى على البيضاوى / ١٨٥ / ١ .

العلم، كيف يمكن أن يقول: ليت شعرى ما فعل أبوای؟^(١) وتبعه
النليسابوري^(٢).

وهذا التوجيه صريح الخطأ، ومحض الزيف، فلا النظم ولا السياق، ولا
المقام، ولا الرواية - يدل على إمكانه ..

أما السياق فإنه صريح في مخاطبة اليهود، ولا تعلق بأبوي المصطفى صلى
الله علي وسلم - بالكلام، وذلك ابتداء من قوله سبحانه - "يابني اسرائيل
اذكرروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأوفوا بعهدى أوف بعهدكم واي اي
فارهبون"^(٣) إلى قوله سبحانه "وإذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات"^(٤).

ولهذا ترى القصة قد ختمت بمثل ما صدرت به^(٥) أعني قوله: يابني
اسرائيل اذكرروا نعمتي التي أنعمت عليكم وأنس فضلتم على العالمين" فإذا
قرفت "يا بنى اسرائيل" هناك بـ "يا بنى اسرائيل" هنا علمت أن ابتداء النظم
وختامه معهم بخطابهم - دليل على أن ما بينهما خطاب لهم، وأنه قد التقى
حلقتا البطن كما يقولون ..

(١) التفسير الكبير / ٤ ٣٧٧.

(٢) ينظر : تفسير النيسابوري / ١ ٤٣٠.

(٣) البقرة / ٤٠ .

(٤) البقرة ١٢٤ .

(٥) ينظر : اعتراضات الشيخ الطاهر ٨٦٣/٢ دكتوراه للباحث .

هذا بالنسبة للسياق القبلي للنهي ، ثم تجد السياق البعدى - أيضاً يدل على إرادة اليهود ، حيث أعقبه مباشرة الحديث عنهم فى قوله سبحانه "ولن ترضي عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم" ^(١) .

ثم أن قوله سبحانه - في صدر الآية - "إنا أرسلناك بالحق بشيراً ونذيراً" ظاهر في أنه في مقام التبشير له صلى الله عليه وسلم - والتأنيث وتسكين قلبه الشريف مما يجد من هؤلاء اليهود، وهذا لا يتنافي معه تأويل النهي على ما ذكروا لأنه كاليحاش بعد الإيناس، يقول الشيخ الطاهر أن قوله "إنا أرسلناك" تأنيث، وتسكين، فالإتيان معه بما يذكر المدحات خروج عن الغرض، وهو ما يعبر عنه بفساد الوضع^(٤).

ويؤيده أن سورة البقرة مدنية، وأكثر ما خوطب فيها اليهود فالمقام فيه
ذلك فإن نظم الأية لا يساعد عليه فايشار الجحيم "على النار مثلا - ملائم
لحال اليهود، فالجحيم اسم لما عظم من النار فإن الجحمة شدة تأجج النار"^(٣).
وهذا لا يلائم حال أبوى المصطفى صلى الله عليه وسلم - وقد مات فى
الفترة بل اللائق بهذه المنزلة من عظم كفره، واشتد وزره وعاند عند الدعوة،

١٢٠ / البقرة (١)

(٢) التحرير والتنوير / ٦٩٢

٢٥ / الفصل الثاني

وبدل وحرف وجحد بعد علم، لا من هو بمظنة (التخفيف ، بل النجاة)^(١) .
ويؤيده أمران .

أحدهما : أن السيوطي^(٢) قد ذكر أنه استقصى أمهات الأنبياء عليهم السلام - فوجدهن ناجيات مؤمنات ، بل أن كل من أرضعنه - صلى الله عليه وسلم أسلمن فكيف بأمه - صلى الله عليه وسلم ؟

ثانيهما : أنه إذا كان قد ورد في أبي طالب أنه أخف أهل النار عذابا لقربته منه وبره به صلى الله عليه وسلم مع امتناعه من الإجابة وادراته للدعوة فكيف بأبويه اللذين هما أشد منه قربا وأكثر حبا ، وأبسط عذرا فضلا عن كونهما على الحنفية^(٣) .

أما الرواية التي ذكرها الزمخشري فهي ضعيفة وواهية ، فإنه لم يخرج هذا الحديث في شيء من كتب الأحاديث المعتمدة وإنما ذكر في بعض التفاسير بسند منقطع ، لا يحتاج به ، ولا يعول عليه ..^(٤)

والذى ندين به أن النهى في الآية على غير حقيقته ، حيث أريد التفظيع والتهويل على تخيم ما أعد لهم - أهل الكتاب - من العقاب كما يقول لك

(١) ينظر : اعتراضات الشيخ الطاهرة / ٨٦٤ / ٢ .

(٢) ينظر : مسالك الحنفية في والدى المصطفى صلى الله عليه وسلم / ٤٩ / ٢ .

(٣) ينظر الاعتراضات / ٨٦٤ / ٢ .

(٤) مسالك الحنفية / ٤٧ .

القاتل الذى تعلم أنت أنه يجب أن يكون من تسأل عنه فى حال جميلة أو حال قبيحة فتقول : لا تسأل عن فلان ، أى قد صار إلى أكثر مما تريد^(١) .

وهذا هو اللائق بنظم الآية وسياقها وإن كان الزمخشري قد ساقه آخرًا بلفظ "قيل" التى تدل على استضعافه، فقد ذهب إليه الزجاج^(٢) وأبو السعود^(٣) وابن عطية^(٤) ، وأبو حيyan^(٥) ، والقرطبى^(٦) والطبرسى^(٧) ، والشهاب^(٨) والألوسى^(٩) والشكانى^(١٠) ، والشيخ الطاهر^(١١) ..

أما ملاعنته لسياق الآية فقد تقدم حكاية أقوالهم الفظيعة فى نسبة الولد لله ، كما بين استكبارهم فى طلب التكليم والآيات عتوا وعنادا فلacci ذلك تسلية - صلى الله عليه وسلم - وتبشيره بأنه أدى رسالته فليس عليه إلا البلاغ ثم إن إيثار أصحاب الجحيم ملائم لحالهم على أبلغ وجه ، لتقديم ما

(١) ينظر : معانى القرآن واعرابه ١ / ٢٠٠ .

(٢) السابق .

(٣) الإرشاد ١ / ١٥٢ .

(٤) المحرر الوجيز ١ / ٣٤٤ .

(٥) البحر المحيط ١ / ٥٣٨ .

(٦) تفسير القرطبى ٢ / ٩٢ ، ٩٣ .

(٧) ينظر : مجمع البيان ١ / ٤٤٣ .

(٨) حاسية الشهاب ٢ / ٢٣١ .

(٩) روح المعانى ١ / ٣٧١ .

(١٠) فتح القدير ١ / ١٣٥ .

(١١) التحرير والتنوير ١ / ٦٩٢ .

تفوه عن أنفسهم في قوله "لن تمسنا النار إلا أياما معدودة"^(١) كما أنه نفى لما خصصوا به أنفسهم في قولهم "لن يدخل الجنة إلا من كان هودا"^(٢) أو نصارى^(٣) في الحكم بأنهم أصحابها أبلغ رد عليهم^(٤) ، للدلالة على ملازمتهم لها^(٥) ملزمة الصاحب كذلك تجد توجيه النفي على النهي شاحبا في قوله سبحانه: سترئك فلا تنسي"^(٦) ..

ذلك أن "لا" في قوله "فلا تنسي" تحتمل أن تكون نافية بمعنى النهي وأن تكون ناهية، يقول الزمخشري "على النهي، الألف مزيدة للفاصلة، قوله السبيلا"^(٧) يعني "فلا تغفل قراءته وتكريره فتنساه"^(٨) .

وعلى ذلك جرد تأويل البيضاوى^(٩) ، والطبرسى^(١٠) ، وأبى حيان^(١١) وأبى السعود^(١٢) والشوكانى^(١٣) .

(١) البقرة / ٨٠ .

(٢) البقرة / ١١١ .

(٣) ينظر : نظم الدرر ١ / ٢٣٤ .

(٤) ينظر : المفردات / ٢٧٥ - "صاحب" .

(٥) الأعلى / ٦ .

(٦) الأحزاب / ٦٧ .

(٧) الكشاف : ٤ / ٧٣٩ .

(٨) البيضاوى : ٨/٣٥٠ .

(٩) مجمع البيان ٣٠/١٠٧ .

(١٠) البحر المحيط ٨/٤٥٨ .

(١١) الإرشاد: ٩/١٤٤٠ .

(١٢) فتح التدبر ٥/٤٢٤ .

وتأويل الزمخشري يحتمل أمررين :

أحدهما : أن يراد حقيقة النهي ، فيكون المراد النهي عن ترك أسبابه الإختيارية مجازاً أو ترك العمل بما تضمنه .

واعتراض بأنه قد رسم بالياء ، والقول بأن رسم المصحف مخالف للقياس

تكلف آخر^(١) فكان حقه حذف الياء ...

ثانيهما : أنه قد وضع النفي موضع النهي وهو أقوى من سابقه لثلا يرد عليه بقاء الياء ، يقول الشهاب : " ولو قيل إنه خبر أريد به النهي كان أقوى وأسلم .."^(٢) وتبعه الألوسي^(٣) ..

وذهب الشيخ الطاهر وحده إلى أنه نفي محض وأن تأويله على النهي الصريح أو النفي بمعنى النهي تكلف يقول : " فلا تننسى " خبر مراد به الوعد والتکلف له بذلك ... وليس قوله : " فلا تننسى " من الخبر المستعمل في النهي عن النسيان لأن النسيان لا يدخل تحت التكليف ..

أما إنه ليست " لا " فيه نافية ظاهرة ، ومن زعمه تعسف لتعليق كتابة

الألف في آخره^(٤) ..

(١) ينظر : الشهاب ٣٥٠/٨ .

(٢) السابق .

(٣) روح المعانى ٣٠ / ١٠٥ .

(٤) ٣٠ / ٢٨١ .

وتعليل الشيخ في رده وضع النفي موضع النهي - ضعيف - ولا يعني هذا عدم اصطفاء رأيه فإنه قوي - فإن "القوم لم يقولوا بإرادة النهي عن النسيان فإنه ليس بالإختيار فلا ينفي عنه، بل أولوا ذلك على لازمه من ترك أسبابه الإختيارية أو ترك العمل بما تضمنه وهو في الوجهين - من المجاز المرسل..."^(١) والأولى حمل النفي على حقيقته، وينصره نظم الآية ومقامها وسياقها ..

أما سياقها فلا يتلاؤ مع إرادة النهي سواء كان صريحاً أم ممولاً فسياقها البعيد المتمثل في افتتاح السورة بالتسبيح في قوله سبحانه اسم ربك الأعلى"^(٢) يؤذن بأنه سيلقى إليه بشارة عقب ذلك وخيراً له، فإن والبشرة تتمثل في وعده سبحانه - بحفظ القرآن من التفلت في قوله "سنقرئك فلا تنسى" ولهذا كان موقع هذه الجملة في النظم موقع الاستئناف البياني، البشرة السابقة تنشيء في النفس ترقباً لوعد بخير يأتيه، فيبشره بأنه سيزيده من الوحي من حفظه له من التفلت ..^(٣).

ويذلك على ذلك - يقيناً - أنك إذا استقررت موقع الاستفهام بالتسبيح في الذكر الحكيم تجده لا يقع إلا في سياق بشري سواء كان سبباً أم مسبباً، وهذا بين في موضعه ..^(٤).

(١) ينظر الإعتراضات ٣٥ / ١

(٢) الأعلى / ١

(٣) ينظر التحرير والتنوير ٢٧٢ / ٣٠ - ٢٨٠

(٤) ينظر المعجم المفهرس / ٣٣١

وهذا المقام يتجاذب مع القول بارادة النهى، إذ هو نهي عن ترك العمل بما تتضمنه أو ترك أسبابه الإختيارية، وهذا لا يليق برسول الله صلى الله عليه وسلم - لاسيما في هذا المقام المفعم بالتبشير .. ولا يمكن تأويل النهى بمثل ما هو مطرد عندهم من إرادة أمته - صلى الله عليه وسلم - فإن خصوصية التبشير فضلاً عن تكرير الخطاب على نظم الإضافة إليه - يبعدان من ذلك ..

كما أن الاستثناء في قوله "إلا ما شاء الله" ينفي أن يكون النفي بمعنى النهى فإنه صريح في أنه استثناء من حقيقة النظم في "سنقرؤك فلا تنسى" فالمراد منه "رفع حكمه وتلاوته"^(١) وهذا لا تعلق له بترك العمل به .. فلم يبق إلا إرادة حقيقة النفي ..

ويزيد الأمر قوة عطفه: ونيسرك لليسرى ودخوله في حكم المراد منه، وارادة الوعد والتکفل من قوله "ونيسرك" ظاهرة وهذا يقوى إرادة صريح النفي في فلا تنسى حتى يكون من جنس البشارة ..^(٢).

ذكرت أن هناك موضعاً في هذا السياق يتناهى فيه تأويل النفي على النهى مع النظم والسياق، وذلك في قوله سبحانه "لا يحل لك النساء من بعد ولا أن تبدل بهن من أزواج"^(٣).

(١) الكشاف ٤ / ٧٣٨ .

(٢) الإعترافات ١ / ٣٦ .

(٣) الأحزاب / ٥٣ .

حيث جاء النفي في سياق اكرامه صلى الله عليه وسلم بما كان من شأنه أن يتحمل فيه ، وما يسر أزواجه صلى الله عليه وسلم شكرأ لهن على إعراضهن عن الدنيا واختيارهن الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ^(١) .

وهذا السياق يستدعي النفي لا النهي للإبلاغ فيه ، ولذلك ترى النظم يفرق في النفي في الاحتراز بقوله " ولا أن تبدل بهن من أزواج " لأنه ربما فهم أن المراد الحصر في عدد التسع لا يقييد المعنيات، ^(٢) ثم زيادة "من" في النفي مبالغة فيه وفائدته استغراق جنس الأزواج بالتحريم .. ^(٣) .

كذلك تجد في النفي معنى لائقا به صلى الله عليه وسلم - وهو سرعة الإمتثال، حتى كأنه يخبر عنه .. فإن حاله - صلى الله عليه وسلم - لا تتأتى معها المخالفه .

ولهذا خرج القيد في قوله سبحانه: " ولو أعجبك حسنهم" مخرج الإلهاب والتمهيّج والإثارة، ليتلاقى مع النفي، حتى تندفع النفس نحو أمر الله وهو يقظة جياشة .. فالله سبحانه - يعلم أن النبي صلى الله عليه وسلم لن يتزوج بعد ذلك، وأنه لم يكن يتعلق بحسن النساء تعلقا يبيح لنفسه أن يخالف أمر ربه في قوله: "لا يحل لك النساء" ^(٤) ..

(١) نظم الدرر : ١٢٢/٦ ، ١٢٣ ، والكتشاف ٥٥٣/٣ .

(٢) نظم الدرر / ٦ ١٢٤ .

(٣) البحر المحيط ٤٩٧/٨ .

(٤) من أسرار التعبير القرآني / ٣٧٩

ثم ختم الآية بقوله: "وكان الله على كل شيءٍ رقيباً" تناغٌ مع النهي المستفاد من النفي إذ فيه تحذير من التهاون بشيءٍ منها ولو بنوع تأويل.. ولذلك جاءت تلك الصفة تذليلاً لأمر أو نهي، لأمر كما في فاتحة سورة النساء" يأيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منها رجalaً كثيراً ونساءً واتقوا الله الذي تسألون به والأرحام إن الله كان عليكم رقيباً.. "(١) ونهى كما في الآية التي معنا .

ولك أن تتساءل إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم قد نهى كثيراً في الذكر الحكيم صريحاً، فلم اختص هذا الموضع بالنفي من بينها ؟ لعل ذلك - والله أعلم - لخصوصية في هذا الموضع انفرد بها عن غيره لأن موضع النهي الأخرى تحتمل أmente صلى الله عليه وسلم وهذا لا يتأتى هاهنا ، فهو في خصوصه ، ومن ثم انفرد بالنفي .

الصورة الثانية: نفي الكون: "ما كان" وهي صورة قريبة من سابقتها، إذ كلاهما قد نفي فيهما الفعل .. ولكن بينهما فروق رئيسة في السياق والنظم بما يقتضي التفريق بينهما ..

فلعلك تلحظ أن سياق النفي السابق قد اشتمل بجانب الإبلاغ في النهي على مسحة من عطف وتحنن وارشاد، وهذا خلاف ما تجده في سياق نفي

الكون "لأن فيه أثرة غضب، ونبرة تهديد"^(١) لإيمائه إلى أن ما عليه المنهى من صفات كفيلة بالإنتهاء من غير أن ينهى ..

ثم ترى نظمه يخالف ساقه حيث تجد هناك "لا" خاصة، وهنا "ما" خاصة والأولى لنفي الاستقبال، والثانية لنفي المضى .. وكان في نفي المضى معنى اللزوم واستقرار الحكم في الأزل ..

ذكرت أنها قد اختلفت سياقاً عن سابقتها، حيث تجد أكثرها في تعظيمه صلى الله عليه وسلم - وبيان حرمته على وجوده مختلفة .. بينما جاء الباقي في التشريع ...

أولاً: سياق الحديث عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وذلك في خمسة مواضع في الذكر الحكيم، وجاء النفي فيها مبالغة في النهي، لدلالته على عدم الواقع أبداً في شرع ما، وأن هذا ينافي وصف النبوة سواء في أذاه، أو رد حكمه ، أو القعود عنه ..

فأول تلك المواقع قوله سبحانه: - "وما كان لنبي أن يغسل"^(٢) ذلك أن النفي يحتمل وجهين :

أولهما: أن يكون المراد نهي غيره من أن يظن به ظان شيئاً، وألا يستریب به أحد ..

(١) ينظر : من أسرار التعبير القرآني / ٣٢٦ .

(٢) آل عمران ١٦١ .

وعلى هذا فمساق الآية على تعظيمه - صلى الله عليه وسلم - وتنبرأته من الغلول وتنزيهه من ذلك - والتنبيه على عصمته^(١) ..

وعلى ذلك يكون الوصف "لنبي" لبيان أن النبوة والغلول^(٢) متنافيان وينصره أن المادة فيها معنى الرقة، فالنبوة والنبوة، والإرتفاع، وسمى نبيا لرفة محله عن سائر الناس..^(٣)

ويدل عليه ما روى من أن قطيبة حمراء فقدت يوم بدر، فقال بعض المنافقين لعل رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها ..^(٤) وقيل المراد نهى غيره من الغلول فالمراد نهى الناس عن الغلول في المغانم والتوعد عليه ..^(٥)

وينصره قراءة ابن مسعود "أن يغل"^(٦) بضم الياء وفتح الغين مبنيا للمفعول وإنما خصص النبي صلى الله عليه وسلم بالذكر، وإن كان حراما مع غيره، لشدة الحال مع النبي صلى الله عليه وسلم - لأن العاصي تعظم مع حضرته لتعيين توقيره ..^(٧)

(١) ينظر: الكشاف / ١ / ٤٣٣ .

(٢) الكشاف / ١ / ٤٣٤ ، وروح المعانى / ٤ / ١٠٩ ، وفتح القدير / ١ / ٣٩٤ .

(٣) المفردات ٤٨٢ "نبي" .

(٤) أخرجه الترمذى ينظر: الكافى الشافى لأبن حجر العسقلانى / ١ / ٤٣٤ "هامش الكشاف" .

(٥) ينظر التفسير الكبير / ٨ / ١٦١ ، والبحر المحيط / ٣ / ٤١٢ .

(٦) ينظر الدر المصنون / ١ / ٢٤٧ .

(٧) البحر الوجيز / ٣ / ٢٨٥ ، والفارخ / ٨ / ١٦١ .

ثانيهما: أن يكون مبالغة في النهي لرسول الله - صلى الله عليه وسلم -
يعنى: وما كان لنبي أن يعطى قوماً ويمنع آخرين بل عليه أن يقسم بالسوية^(١)
وأغاظ الزمخشري - عفا الله عنه - القول في تعليل تسميته غلولا بقوله:
”وسمى حرمان بعض القراء غلولا تغليظاً وتقبيحاً لصورة الأمر ..“^(٢)

وليس كما قال بل لتنافي ذلك مع حالة - صلى الله عليه وسلم - فإن عادة
لطف الله برسوله - صلى الله عليه وسلم - أن يكون ممزوجاً بغایة التخفيف
والتعطف^(٣) لا التغليظ والتقبيح ...

واختار ابن المنير^(٤) والألوسي^(٥) الوجه الثاني واستدلاً بأنه يشهد له
ورود هذه الصيغة كثيراً في النهي في أمثال قوله ”ما كان لنبي أن يكون له
أسرى حتى يشنخ في الأرض“^(٦) وما كان للنبي والذين آمنوا أن يستغفروا
للمشركين^(٧) ”وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ..“^(٨).

(١) ينظر : الكشاف / ٤٣٤ .

(٢) الكشاف / ٤٣٤ .

(٣) ينظر حاشية ابن المنير / ٤٣٤ .

(٤) السابق .

(٥) روح المعانى / ٤ / ١٠٩ .

(٦) الأنفال / ٦٧ .

(٧) التوبية / ١١٢ .

(٨) الأحزاب / ٥٣ .

وليس كذلك فالوجه - عندي - إيثار المعنى الأول للاء مته لسياق الآية ونظمها .. كما أن ما ذكره لا يعد دليلا، لأنه على المعنى الأول هو نهى أيضا جاء في صورة النفي، ولا يختص ذلك بالوجه الثاني.. أما سياق الآية فدال على نهى غيره من ظن الغلول به - صلى الله عليه وسلم - أو نهى غيره عن الغلول ..

ذلك لأن لها تعلقا ببيان سبب الخذلان المشار إليه في قوله سبحانه " وإن يخذلكم فمن ذا الذي ينصركم من بعده" إذ الغلول من أعظم موجبات الخذلان واعظمها وهو ما كان سبب هزيمتهم في هذه الغزوة .. على ذلك تعلق " وعلى الله فليتوكل المؤمنون" ^(١) بالنفي فالتقدير: فليتوكلوا في كبت العدو وتحصيل ما معه من الغنائم فلا يقبلوا على ذلك أقبالا يتطرق منه احتمال لظن السوء بهاديهم في أن يغل .. ^(٢) ولهذا ذكر القرآن الزهادة في المال بالبعد عن الربا ^(٣) والإإنفاق بين أحداث هذه الغزوة لأن الهزيمة كانت بسبب ذلك ..

ثم ترى النظم يبني على استبعاد هذا الظن به - صلى الله عليه وسلم - حيث نكر "لنبي" ولم يقل للنبي للدلالة على العموم، أى نبى كان فكيف بسيد الأنبياء وإمام الرسل ^(٤).

(١) آل عمران / ١٦٠ .

(٢) ينظر : نظم الدرر ١٧٤/٢ ، ١٧٥ .

(٣) في الآيات / ١٣٦ - ١٣٠ . ١٧٥ .

(٤) نظم الدرر ٢/١٧٥ .

كذلك جاء النهي عن أذاه - صلى الله عليه وسلم - في صورة النفي المسلط على الكون في قوله سبحانه "وما كان لكم أن تؤذوا رسول الله ولا أن تنكحوا أزواجه من بعده أبدا .."^(١).

لعل السياق العام لسورة الأحزاب من الدفاع عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيما أُوذى به من أنواع الإيذاء، قتال الأحزاب له، ومساعدة المافقين، وطعن المافقين في نكاحه - عليه السلام - بزینب - رضي الله عنها واشتغال بعض المسلمين بالأحاديث في بيته - صلى الله عليه وسلم - وغير ذلك مما يتأنى به^(٢) - صلى الله عليه وسلم - هو الذي رشح لوضع النفي موضع النهي، وإثمار نفي الكون في موضعين من السورة، دلالة على عدم صحة ذلك، وعدم استقامتها من المؤمنين بحال من الأحوال أو بوجه من الوجوه، فلذا لم ينه - في الذكر الحكيم - المسلمين عن أذى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - بصريح النهي، بل جاء على الخبر المغض أو المراد به النهي .

ذلك لأن نظمه على النهي الصريح مما يعني امكان الواقع، بخلافه في صورة النفي فإنه مما لا يقع البة ثم آثر من النفي صورة نفي الكون لما سترى . ولذلك آثر صفة الرسالة هنا: رسول الله للدلالة على أن حقه عليكم الإحسان فيه إعراب عن أن الإعتماد من التروى في تلك الموبقة إنما هو شكر

(١) الأحزاب / ٥٣

(٢) ينظر: من أسرار التعبير القرآني ٣٩، ولذلك تتر فيها الأذى أكثر من غيرها، ينظر المجم المفهوس ٢٦.

عملٍ مستحقٍ لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - على ما قام به من تبليغ
الرسالة^(١)، فكان الوصف تعليلاً للنهي السابق ..

يقول البقاعي نصر الله وجده - "وذكرهم بالوصف الذي هو سبب
لسعادتهم واستحق به عليهم من الحق ما لا يقدرون على القيام بشكره فقال
رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أى: الذي له جميع الكمال، فله إليكم من
الإحسان ما يستوجب منكم به غاية الإكرام والإجلال فضلاً عن الأذى^(٢)
والفرق بين صريح النهي هنا: ولا تؤذوا "وبين مجิئه في تلك الصورة "وما
كان لكم أن تؤذوا رسول الله" فرق بين الغرض المسايق له الكلام وما هو بمعناه،
لأن المراد المبالغة في النهي وأنه لا يكون في منطق الفطرة، وأن ذلك مما لا
يحتاج أولوا النهى التصريح فيه بنهيهم إذ هم معرضون عنه جبلة ..^(٣)

ولذلك ترى هذا النظم في جميع مواضعه يطرد معه الوصف بالفبقة أو
الرسالة^(٤) لأن الفطرة السوية تنفر من الواقع في النهي ولو لم يكن نهي .
ومن ثم أضاف "رسول" إلى "الله" تربية للمهابة، ولبيان الامتناع لأنه "رسول
الله" بعظمته وجلاله وكماله .. فلا يؤذى ..

(١) ينظر : صورة الأمر والنهي / ٩٤ .

(٢) نظم الدرر : ١٢٩/٦ .

(٣) صورة الأمر / ٩٤ .

(٤) ينظر البحث .

كذلك جاء النفي مسلطًا على الكون للنهي عن رد قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في قوله سبحانه "وما كان مؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم" ^(١).

حيث آثر النفي على النهي إذ المراد النهي عن رد قضاء رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولكنه جاء على صورة النفي للدلالة على أن مقتضى الزلالية لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - وأن عقد الإيمان يستلزم عدم وقوع النهي عنه، فلذلك لم ينهاوا.

ويؤيد ذلك سياق الآية، فإنه في بيان قوله "النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم" ^(٢) والإستدلال عليها بما تقدم .. حتى انتهى إلى الصفات العشر في الآية السابقة وليس معها شيء من الإباء .. فاستلزم ذلك طاعته - صلى الله عليه وسلم - وعدم مخالفته، فدل نفي الكون وامتناعه عقلاً وشرعًا ^(٣) وجوداً. ومن ثم آثر تلك الصيغة "مؤمن" "مؤمنة" على الفعل لدلالتها على رسوخ الإيمان في نفوسهم - كما تقدم - مما تنتفي معه المخالفة ..

وفي نفي الكون - أيضاً - دلالة على نبرة تهديد يدل عليها سبب النزول حيث كرحت السيدة زينب رضي الله عنها - نكاح زيد - رضي الله عنه - بعد

(١) الأحزاب / ٣٦.

(٢) الأحزاب / ٦.

(٣) ينظر المحرر الوجيز / ١٣ / ٧٥.

أن أشار به رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ولذلك ذيل النفي بقوله " ومن يغضن الله ورسوله فقد ضل ضلالاً مبيناً "^(١)

ثم ان النفي دلالة على الاعتناء بالنهي والإبلاغ فيه ولهذا عطف رسوله على لفظ الجلالة مع أن المراد: قضى رسول الله فذكر لفظ الجلالة للإشارة إلى أن الرسول من الله بمكان عظيم، فهو الناطق بقضاء الله وفضله^(٢) .. وهذا أدعى إلى الإمتثال ..

كذلك جاء النفي في قوله سبحانه "ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخللوا عن رسول الله ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه"^(٣) مراداً به النهي في موضوعين :

أوليهما : في قوله: ما كان .. حيث أراد النهي عن التخلف" .

ثانيهما : في قوله "ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه" .

والنفي بـ : "ما كان" في الموضع الأول ملائم لسياق العتاب، حيث تقدم بيان تخلف البعض عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من أهل المدينة والأعراب، فدل على أنه لا يقع في نفوس الصادقين تخلف عنه بدلالة ختم الآية السابقة بقوله "وكونوا مع الصادقين"^(٤) فإن أفضل الصادقين رسول الله -

(١) ينظر : البحر المحيط / ٨ / ٤٨١ .

(٢) ينظر : من أسرار التعبير القرآني / ٣٢٦ .

(٣) التوبة / ١٢٠ .

(٤) التوبة / ١١٩ .

صلى الله عليه وسلم - ثم المهاجرون والأنصار، وهذا يقتضي موافقة الرسول عليه الصلاة والسلام - وصحبته أني توجهه..^(١) ولهذا كان في النفي إبلاغاً في النهي مع تقبیح، يقول الزمخشري "وهذا نهى بلين، مع تقبیح لأمرهم وتوبیخ له عليه ، وتهییج المتّابعة بآفة وحمیة" وعلى هذا جرى تأویل الفخر^(٢) وابن عطیة^(٣)، وأبی حیان^(٤)، والبقاعی^(٥) والألوysi^(٦).

ووجه الإبلاغ في النهي ظاهر في أن ذلك لا يقع أصلاً وإن لم ينهوا عنه ، وأما وجه التهییج ففي تذکیرهم بمعدن النصرة،^(٧) ودار الهجرة فالذکیر بها أدعى إلى إثارة النفس، واستجاشة العاطفة ..

ولهذا تجد الذکر الحکیم يؤثر المدينة عند إرادة إثارتهم إلى ما يقتضيه المدينة "من الإخلاص والنصرة عتاباً لهم وتوبيخاً على وقوع الأمر على خلاف ما يقتضيه اللفظ ويتضمنه، ولذلك - إذا استقصیت وقوعه في الذکر الحکیم - تجده قد جاء في سياق المخالفه تنبیهأً على أن الفطرة قاضیة بالاعتراض تعبیر

(١) البحر المحيط : ٥٢٢/٥ .

(٢) الكشاف : ٣٢١/٢ .

(٣) التفسیر الكبير : ٢١٤/١٥ .

(٤) المحتر الوجيز : ٢٩٨/٨ .

(٥) البحر المحيط : ٥٢٢/٥ .

(٦) نظم الدرر ٤٠٠/٣١ .

(٧) نظم الدرر ٤٠٠/٣ .

قوله سبحانه "ومن أهل المدينة مردوا على النفاق"^(١) "والمرجفون في المدينة"^(٢) "لئن رجعنا إلى المدينة ليخرجن الأعز منها الأذل"^(٣).

ثم انظر إلى إيثار تخلعوا بما تفید التقصان والقصور^(٤) وما تدل عليه من التوبيخ والإثارة ثم إضافة "رسول" إلى لفظ الجلاله وما فيه من الترغيب في اتباعه .

أما الموضع الثاني: وهو قوله "ولا يرغبوا بأنفسهم عن نفسه" فإنه مؤول
وما كان لهم أن يرغبوا ..

وفي النهي الثاني ترقى في المبالغة بدلالة إيثار "أنفسهم عن نفسه"
بحرف المجاوزة فإنها "أعز نفس عند الله وأكرمها عليه، فإذا تعرضت مع
كرامتها وعزتها للخوض في شدة وهول وجبر على سائر الأنفس أن تتهافت
فيما تعرضت له ولا يكتثر لها أصحابها ولا يقيموا لها وزنا .. فضلاً عن أن
يربأوا بأنفسهم عن متابعتها ومصاحبتها ويضيّعوا بها على ما سمح بنفسه
عليه .."^(٥)

وبهذا تتصاعد المبالغة وتعلوا نبرة التهديد بما يتلاقى مع إيثار النفي
وببناء الكلام عليه ..

(١) التوبة / ١٠١ .

(٢) الأحزاب / ٦٠ .

(٣) المنافقون / ٨ .

(٤) المغردات / ١٥٧ (خلف)

(٥) الكشاف ٣٢١/٢

أما الموضع الأخير فقد جاء في سياق المفاضلة بين النبى وأصحابه وبين المشركين تعظيمًا له - صلى الله عليه وسلم - وذلك في قوله سبحانه "ما كان للنبى والذين آمنوا أن يستغفروا للمشركين ولو كانوا أولى قربى من بعد ما تبيّن لهم أنهم أصحاب الجحيم" ^(١).

فالنفي مستعمل في معنى النهى مبالغة في المفاضلة بين الفريقيين وهذا هو الملائم لسياق "براءة" حيث كثُر فيها الأمر بالبراءة من أحياء المشركين ، ومن أموات المنافقين بالنهى عن الدعاء لهم، فناسب ذلك البراءة من أموات المشركين بالنهى عن الدعاء لهم ^(٢).

ومن ثم كان حمل النفي على النهى أولى مما جوزه الفخر من أنه كالوصف في قوله "يتحمل أن يكون المعنى: ما ينبغي لهم ذلك فيكون كالوصف وأن يكون معناه ليس لهم ذلك على معنى النهى" ^(٣) فإنه مخالف لما عليه الجمهور ^(٤).

فارادة النهى من النفي دالة على أن الأصل والفتورة تقتضي عدم الإستغفار ، وأن ذلك كالشىء الثابت الذى لا يتغير بخلاف النهى الصريح .

(١) التوبه / ١١٣ .

(٢) نظم الدرر : ٣٩٢/٣ .

(٣) التفسير الكبير : ١٩٥/١٥ .

(٤) ينظر: المحرر الوجيز ٢٨٨/٨ ، والبحر المحيط ١٠٨/٥ ، وروح المعانى : ٣٢/١١ ، ٣٣ ، ٣٢/١١ .

ويدل ذلك على النهي ما رواه البخاري في سبب النزول من كتاب التفسير عند الآية من أنه لما حضرت أبا طالب الوفاة دخل النبي - صلى الله عليه وسلم - وعنه أبو جهل وعبد الله ابن أمية فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - أى عم قل لا إله إلا الله أحاج لك بها عند الله ... فكان آخر ما كلامهم أن قال : هو على ملة عبد المطلب فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - لاستغفرون لك مالم أنه عنك فنزلت : ما كان للنبي الآية^(١) - قوله - صلى الله عليه وسلم - ما لم أنه عنك " دليل على أن المراد من النفي النهي وأنه ليس على وضعه ..^(٢)

ثم في النفي فائدة أخرى وهي الدلالة على نوع عتاب عما وقع من الإستغفار ، بدلالة تذليل الآية " أصحاب الجحيم "

ثانياً : سياق التشريع : حيث جاء النفي في معرض بيان حرمة الدماء على كل حال - مرادا به النهي للدلالة على عدم الواقع أصلاً وذلك في قوله سبحانه " وما كان المؤمن أن يقتل مؤمنا إلا خطئا " .^(٣)

فالمراد : لا يقتل مؤمن مؤمنا : إذ لو كان هذا النفي على معناه لكان خبراً وهو يستلزم صدقه فلا يوجد مؤمن قتل مؤمناً قط ..^(٤)

(١) صحيح البخاري (فتح الباري) كتاب التفسير باب ما كان للنبي " رقم ٤٦٧٥ - ١٩٢/٨ .

(٢) ينظر : صورة الأمر والنهي / ٩٣ .

(٣) النساء / ٩٢ .

(٤) فتح القدير ١ / ٤٩٧ .

وعلى هذا جرى تأويل الزمخشري^(١) والفارس^(٢)، والبقاعي^(٣)، وأبي حيان^(٤)، والألوسي^(٥)، والشوكاني^(٦)، والشيخ الطاهر^(٧) ..

ووجه إثمار النفي على النهي هو الدلالة على أن حرمة القتل ثابتة من أول زمان التكليف، وإنها لم تزل في حكم الله كذلك فدل على عدم الوجود البة ابتداء^(٨) ..

ومبني ذلك على إفادة كان – المستعملة في جنس الشيء متعلقاً بوصف له موجود فيه للتنبيه على أن ذلك الوصف لازم له^(٩) .. وبهذا أفاد النفي المبالغة في النهي من وجوه كثيرة .

أولاً: في التقييد مؤمن تأكيد لنفي الواقع، إذ المؤمنون أبعد من ذلك بحثائهم وأخوتهم وشقيقتهم، وعقيدتهم^(١٠) .

(١) الكشاف : ٥٤٨/١ .

(٢) التفسير الكبير : ٣٧٦/١٠ .

(٣) نظم الدرر : ٢٩٦/٢ .

(٤) البحر المحيط : ١٨/٤ ، ١٩ .

(٥) روح المعانى : ١١٢/٥ .

(٦) فتح القدير : ٤٩٧/١ .

(٧) التحرير والتواتير : ١٥٦/٥ ، ١٥٧ .

(٨) ينظر الكشاف ١/٥٨ ، والبحر ٤/١٩ .

(٩) ينظر المفردات / ٤٤٤ .

(١٠) أحكام القرآن ١/٥٩٦ .

وهذا يومنى إلى أن صفة الإيمان في القاتل والمقتول تناهى الإجتماع مع القتل في نفس الأمر مثافة الضدين لقصد الإيذان بأن المؤمن إذا قتل مؤمنا فقد سلب عنه وصف الإيمان وما هو بمؤمن على نحو ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن^(١).

ثانياً: إثمار ما كان في نفي الكون ماضيا على نفيه مضارعاً ما يكون فأكثر ما يقال الأدل لما كان الإحجام عنه من قبل نفسه^(٢) وهذا يدل على أن فطرة المؤمن، وصفاته مانعة من الترد في الواقع في ذلك وعاصمة له ولو لم ينزل بتشريع النهي .. ولهذا وقع النفي على المؤمنين خاصة بخلاف النهي فوق على النفس ..

مجيء النهي في سياق قتال المشركين والمنافقين فيه تهويل من أمر قتل المسلم، وتعظيم أمره فبالغ في تحريمـه، مخرجا له في صورة النفي المؤكد بالكون لتغليظ الزجر عنه^(٣) بما يتلاقى مع سياق التهويل ...

وفي سياق الجهاد جاء النفي مرادا به النهي لقوله سبحانه "وما كان المؤمنون ليتغافلوا كافية"^(٤).

(١) التحرير والتنوير ١٥٧.

(٢) البحر ٤/١٩.

(٣) ينظر: نظم الدرر : ٢٩٦/٢.

(٤) التوبية ١٢٢/٤.

فالمراد نهيهم عن النفي جميعاً لما فيه من الإخلال بالتعلم^(١) فكان الأصل
"الا تنفروا كافة" ولكن جاء النظم على النفي لإفاده المبالغة في الإنذار ...
والنفي ملائم لسياقه، وذلك أنه لما نزل في المتخلفين من الآيات الشديدة
ما تدل استبق المؤمنون عن آخرهم إلى النفي وانقطعوا جميعاً عن الوحي
والتفقه في الدين^(٢) وهذا يقتضي المبالغة في النهي عن النفي جميعاً، حتى لا
ينقطع الناس عن التفقه الذي هو الجهاد الأكبر .

ومن ثم جاء النفي بـ: "ما كان" لزيادة التأكيد، وهذا ما ذهب إليه
الزمخشري^(٣) في قوله "اللام لتأكيد النهي، ومعناه أن نفيir الكافية عن
أوطانهم لطلب العلم غير صحيح ولا ممكن فأراد المبالغة في النهي" .

وذهب ابن المنير^(٤) إلى أن كلامه يحتمل أمرين يقول "على التفسير الأول
أمر لا نهي، وعلى الثاني خبر المراد به النهي، لأنه في الأول راجع إلى
تنفير أهل البوادي إلى المدينة للتفقه وهذا لو أمكن الجميع فعله لكان جائزًا أو
واجبا ..

وأما في الثاني لأن المؤمنين نفروا من المدينة أجمعين، وكان ذلك ممكنا
بل واقعاً فنهوا عن اطراح التفقه بالكلية وأمرموا به أمر كفاية ..

(١) روح المعاني ٤٨/١١ .

(٢) ينظر: الدرر ٣٩٦/٣، والكشف ٣٢٢/٢، وال Kashaf ٥٢٦/٥ ، والبحر ٥٢٧ ،

(٣) الكشف : ٣٢٢/٢ .

(٤) حاشية ابن المنير على الكشف : ٣٢٢/٢ .

وتجد حسن وضع النفي موضع النهي في تناسبه مع نظم الآية قبلها حيث بنيت على النفي المراد به النهي في قوله: ما كان لأهل المدينة ومن حولهم من الأعراب أن يتخلفوا عن رسول الله "فكان الإبلاغ في الجهاد مع رسوله صلى الله عليه وسلم - يوازيه عند الله - الإبلاغ في النهي عن قضييع العلم، والأمر بالنفقة له".

الصورة الثالثة: نفي الإسم .. وإذا كان نفي الكون قد دل على ثبوت النهي من أول زمان التكليف كما مضى بيانه - لإثباته من "كان" خاصة فإن نفي الإسم يقتضي ثبوت وقوعه فيما سيأتي استلزمـاً من دلالة الإسم على الثبوت والدوام .. ثم دلالة النفي على عصمة النهي عما يطرأ عليه من معانٍ تخرجه إلى غير وجهه .

ومن ثم كان النفي في سياق التشريع صريحاً في المخالفة والهدم وهذا بين في قوله سبحانه "فمن فرض فيهن الحج فلا رفت ولا فسوق ولا جدال في الحج" ^(١) حيث آثر النفي في الموضع الثلاثة والغرض النهي عن وقوع الرفت والفسق والجدال ... للإبلاغ في النهي والدلالة على مناقضة ذلك لفرضية الحج، ثم الإيذان بأنه مستبعد الوقوع من المخاطبين تحسيناً للظن بهم ... وكل هذا يعين عليه نظم الآية وسياقها ..

فالسياق في الأمر بإخلاص الحج عن الشوائب والقطهير عن كل ما فيه اشتغال بالأغیار عن الله سبحانه .

ليتخذ العبد أهبة القيام بما هو رئيس في تحقيق صحته وقبوله^(١).
وهذا السياق يتضمن ويستلزم تأويل النفي على النهي لأنَّه لو أريد به
حقيقة الخبر لكان هذا التركيب غير بلين، ولكن المؤدي لهذا المعنى تركيب
آخر غير هذا التركيب ألا ترى أنه لو قال إنسان مثلاً: من دخل في الصلاة فلا
جماع لإمرأته، ولا زنا بغيرها، ولا كفر في الصلاة يزيد الخبر، وأن هذه
الأشياء مفسدة لها لم يكن هذا الكلام من الفصاحة في رتبة قوله: من دخل في
الصلاحة فلا صلاة له مع جماع إمرأته وزناه وكفره؟
فالذى يناسب المعنى الخبرى نفس صحة الحج مع وجود الرفت والفسق
والجدال لا فقيه فيها ... هكذا الترتيب العربى الفصيح^(٢).
وهذا ما أطبق عليه الزمخشري^(٣) وأبن عطية^(٤)، والفارخ^(٥) وأبو حيان^(٦)،
والبقاعى^(٧) والبيضاوى^(٨)، والشهاب^(٩)، والألوسى^(١٠).

(١) ينظر : نظم الدرر / ١ ، ٣٧٣ ، ٣٧٤ ، وصورة الأمر / ٩٠ ، ٩١ .

(٢) البحر المحيط : ٢٨٦/٢ ، ٢٨٧ .

(٣) ينظر : الكشاف / ١ ، ٢٤٣ ، وحاشية ابن المير عليه .

(٤) المحرر الوجيز : ١٢٢/٢ ، ١٢٣ .

(٥) التفسير الكبير / ٥ ، ١٨٤/٥ ، ١٨٥ .

(٦) البحر المحيط : ٢٨٦/٢ .

(٧) نظم الدرر : ٣٧٣/١ .

(٨) تفسير البيضاوى : ٢٩٠/٢ .

(٩) حاشية الشهاب : ٢٩٠/٣٢ .

(١٠) روح المعانى : ١٢٩/٢ .

وفي اياته هذا الترتيب خاصة دلالة على ترتب كل واحدة على التي تليها ، فالرفث داع إلى الواقع الذي هو فسوق بالخروج عن الإحرام الصحيح ، لذا ضم إليه كل ما دخل في هذا الاسم (ولا فسوق) وهو الخروج عن إحاطة العلم والعقل والطبع وهذا يجر إلى المراء ، بما يتغير من الإحن وتغيير الصدور ... فلذا ضم إليه (ولا جدال) .

وهذه الأشياء الثلاثة تنقض الحج ، يقول الحرالي : " وفي وروده نفي لا نهيا إعلام بأنه مناقض لحال الحج حين نفي .. " ^(١) ولذا آثر في الصيغة والمادة ما يدل على التناهى في القبح ، فأثر الفسوق على الخروج أو الفجور .. أو غيرهما ، لدلالته على خروج من طاعة الله بكبيرة ^(٢) ، ثم آثر في الصيغة "فسوق" دون "فسق" للإبلاغ في القبح ولذا تراها في الأمر الذي عرف قبحه ، كما في قوله سبحانه - " ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن تفعلوا فإنه فسوق بكم " ^(٣) وقوله وكراه إليكم الكفر والفسق والعصيان ^(٤) وقوله "بئس الاسم الفسوق بعد العصيان" ^(٥) .

ولعل الملاحظ أنها لم تأت في النهي الصريح ، بل جاءت في النفي المراد به النهيمرة ، وفي الخبر المحسن مرة أخرى .. وهذا يتلاقى مع ما عرفت

(١) نظم الدرر : ٣٧٤/١ .

(٢) ينظر : الفروق اللغوية / ١٩١ ، والفردات / ٣٨٠ .

(٣) البقرة / ٢٨٢ .

(٤) الحجرات / ٧ .

(٥) الحجرات / ١١ .

من دلالة النفي على النهي من عدم الواقع في الأصل .. ثم التعبير بهذا المصدر - الذي شأنه أن يكون مزيدا - دون جدل - الذي معناه الدرء في الخصومة - ملائم للبالغة المستفادة من النفي ، فيفهم العفو عن أصله لأنّه لا يكاد يسلم منه أحد ، ولذلك حمل الجدال - بالمصدر المزید - على الجدال في الباطل وطلب المال والجاه لا على تقرير الحق ودعاء الخلق إلى الله والذب عن دينه^(١) ...

ثم في إثمار هذا القيد "في الحج" مظهراً مع تقدمه آنفاً في صدر الآية مكرراً في قوله "الحج أشهر معلومات فمن فرض فيهن الحج" دلالة على البالغة في التقبیح تعظیماً لأمره واعتناء بشأنه ، يقول الزمخشري "وانما أمر باجتناب ذلك ، وهو واجب الإجتناب في كل حال ، لأنّه مع الحج أسمج ، كلبس الحرير في الصلاة ، والتطریب في قراءة القرآن"^(٢) وهذا ملائم - أيضاً - للبالغة في التقبیح المستفادة من النفي ..

ثم في القيد معنى آخر ، وهو الإشعار بأنّها وإن كانت في غير الحج منهيّاً عنها وقبيحة إلا أن ذلك القبح الثابت لها في غير الحج كلاًّ قبح بالنسبة إلى وقوعها في الحج^(٣) فاشتمل هذا التخصيص على هذا النوع من البالغة البليغة التي تتلاقى مع بناء النظم على النفي لا النهي ..

أثر اختلاف القراءة في توجيه النفي .. قرأ ابن كثير^(٤) ، وأبو عمرو ويعقوب

(١) البحر المحيط : ٢٨٦/٢ ، ونظم الدرر ١/٣٧٤ .

(٢) الكشاف ١/٢٤٣ ، وينظر : البيضاوي ٢/٢٩٠ ، دروج المعانى ٢/١٢٩ .

(٣) حاشية ابن المنير على الشافعى ١/٢٤٣ .

(٤) ينظر الحجة ٢/٢١٨ ، والذكرة لابن خلدون ٢/٣٣٠ ، والدر المصنون ١/٢٩١ ، ٢٩٢ .

"فلا رفت ولا فسوق ولا جدال" برفع الأولين، ونصب الآخر ..
ويرى الزمخشري توجيهه ذلك على أنها "حملة الأولين على معنى
النهي، كأنه قيل: فلا يكون رفت ولا فسوق، والثالث على معنى الأخبار
بانتفاء الجدال، كأنه قيل: ولا شك ولا خلاف في الحج .."^(١) ووافقه
الألوسي^(٢).

والدليل على ذلك - عنده - أمران :

أولاً: موافقته لحال قريش قبل التشريع ، وذلك أنها كانت تخالف سائر
العرب فتتفق بالمشعر الحرام، وسائر العرب يقفون بعرفة، وكانوا يقدمون
الحج سنة ويؤخرونه سنة أخرى وهو لنفسه فرد إلى وقت واحد ورد الوقوف
إلى عرفة فأخبر الله تعالى - أنه قد ارتفع الخلاف في الحج ..

ثانياً: قوله - صلى الله عليه وسلم - "من حج فلم يرث ولم يفسق خرج
كهيئة ولدته أمه"^(٣) فذكر الرفت والفسق ولم يذكر الجدال^(٤) فدل ذلك على
أنه غير داخل في النهي ..

وخلاله أبو حيyan^(٥) ورأى أن المراد النهي عن الصفات الثلاث ، وأن دليله
متوهض أما استشهاده بالحديث فهو على غير وجهه، ذلك لإختلاف مقصد

(١) الكشاف / ١ ، ٢٤٤ ، ٢٤٣ .

(٢) روح المعاني ١٢٩/٢ .

(٣) متقد عليه ينظر : الكافي الشافعي لابن حجر / ١ ، ٢٤٤ .

(٤) الكشاف / ١ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ .

(٥) البحر المحيط : ٢٨٥/٢ .

الآية ومقصد الحديث فالآية مسوقة لما ينقض الحج ويهدمه، والحديث مسوق لما يكمل الحج ويتمه يقول: "ولا دليل في ذلك - أى الحديث - لأن الجدال إن كان من باب المحظور فقد اندرج في قوله تعالى "ولا فسوق" لعمومه، وإن كان من باب المكروه وترك الأولى فلا يجعل ذلك شرطا في غفران الذنوب ، فلذلك رتب - صلى الله عليه وسلم - غفران الذنوب على النهي عما يفسد الحج من المحظور فيه الجائز في غير الحج وهو الجماع المكنى عنه الرفت ، ومن المحظور المنع منه مطلقا في الحج وفي غيره وهو معصية الله المعبر عنها بالفسوق ، وجاء قوله "ولا جدال" من باب التتميم لما ينبغى أن يكون عليه الحاج من افراغ أعماله للحج وعدم المخاصمة والمجادلة ..^(١)

أما ما ذكره من حال قريش فهو مناقض لما شرح به الجدال ، لأنه فسره بالمراء مع الرفقاء والخدم^(٢) وهذا مخالف لما ذكره هنا ..

ثم إن الرفع لا يقتضي النهي ، كما أن البناء لا يقتضي الخبر ، والدليل على ذلك قراءة الباقين الثلاثة (رفث - فسوق - جدال) على الرفع أو البناء ودلالتها على النهي لزوما .. غاية ما فرق بينهما قراءة البناء نحن على العموم وقراءة الرفع مرجحة له ...^(٣)

(١) البحر المحيط : ٢٨٥/٢ ، ٢٨٦ .

(٢) ينظر : الكشاف : ٢٤٣/١ .

(٣) ينظر : البحر / ٢ ٢٨٥ .

والوجه - عندي - ترجيح ما ذهب إليه أبو حيان من إرادة النهي من
الثلاثة على وجوهها المختلفة ..، وذلك لأن توجيهه النهي في (ولا جدال) فيه
تناسب معنوي ولفظي يعلى من الغرض المسوق له الكلام ..

فإذا كان الجدال مسببا عن الفسوق أو مسببا له - على اختلاف في
التأويل - فهو موصول به - لا ريب - في النهي ..

ثم لم كان الإخبار ببنفي الجدال فقط ؟ إذا كانت الإجابة لموافقته لحال
قريش - كما هو ظاهر عبارة الكشاف - فيتأتى عليه توجيه عدم نفي الفسوق
أو الرفث في الحج لموافقتهما لحال قريش - أيضا - في أن الطواف بالبيت كان
على غير وجهه بالتصقيق وكانت المرأة تطوف بالبيت عريانة كما ذكر العلماء
في قوله سبحانه - "وما كان صلاتهم عند البيت إلا مكاء وقصدية .."^(١)

ثم أنه على تأويل الزمخشرى تكون الواو في "ولا جدال مخالفة لسابقتها
اما استئنافية أو عاطفة جملة خبرية لفظاً ومعنى على أخرى إنشائية معنى،
على حين أن التناسب التام - وإن كان التعاطف بين الخبر والإنشاء واقعا -
يقتضي حمل "ولا جدال" على ارادة النهي ، لدخولها في التشريع كما هو
الغرض العام من الآية ..

وإن كان جمهور العلماء قد أطبقوا على إرادة النهي من النفي ، فإن الإمام
ابن العربي قد جعل النفي في الموضع الثلاثة على أصله ، حيث ارد تشريع
النفي ، يقول "أراد نفيه مشروعًا لا موجودًا نجد الرفث فيه ، ونشاهده ،

وخبر الله تعالى - لا يجوز أن يقع بخلاف مخبره ، فإنما يرجع النفي إلى وجوده مشروعًا لا وجوده محسوسا .. "لا يمسه إلا المطهرون" ^(١) .

وهذه الدقيقة هي التي فاتت العلماء فقالوا إن الخبر قد يكون بمعنى النهي ، وما وجد ذلك قط ولا يصح أن يوجد ، فإنهما يختلفان حقيقة ومتضادان وصفا .. ^(٢) وهذا بعيد وصفا واقتضاء وذلك لأن التشريع يقتضى أمرا ونها ، فمآل الخبر التشريعي - الذي ذكره ابن العربي - هو النهي هنا لا محالة ..

أما تصريحه بأنهما مختلفان حقيقة ومتضادان حكما ، فيليس كذلك لأنه واقع بأستفاضة في النظم العالى أن يضمن الشيء حكم الشيء كما ترى في المعانى المستفادة من الإستفهام والأمر والنهى - والإخبار وهكذا .. ولم يقل أحد إن الإستفهام مثلا قد انسلاخ بالكلية عن حقيقته إلى المعنى الذى خرج إليه .. وأنه لا فرق بين الإستفهام بمعنى الأمر والأمر الصريح .. مثلا .. وكذلك الأمر هاهنا لأنه يبقى للنفي المراد به النهى دلالته الخاصة به والتي تميزه عن صريح النهى وسوف ترى في خاتمة البحث ما امتاز به هذا الأسلوب عن النهى الصريح ..

ذلك جاء النفي مرادا به النهى في سياق تشريع تحريم الإكراه في الدين "لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" ^(٣) .

(١) الواقعه / ٧٩ .

(٢) أحكام القرآن / ١ / ١٣٤ .

(٣) البقرة / ٢٥٦ .

فالمراد النهى عن الإكراه أى لا تكرهوا فى الدين^(١) والنهى فى صورة
النفى أعمق إيقاعاً وأكدر دلالة^(٢).

وتوجيه النهى على النهى ملائم لسبب الفزول، حيث اراد بعض الأنصار
إكراه أبنائهم على الإسلام فنزلت^(٣).

وفي التعبير عنه نفياً دلالة على تنافي الإكراه مع أمر الدين لأنَّه اقتناع
ينعقد عليه القلب ، ابتعاء الخير منه يقول الألوسي "للإيذان بأنه لا يتصوره
الإكراه في الدين لأنَّه في الحقيقة إلزام الغير فعلاً لا يرى فيه خيراً يحمله
عليه ، والدين الخير كله .."^(٤)

وعلى القول بأنه خبر في معنى النهى فهو أما عام منسوخ بأية الجهاد
وهو ما ذهب إليه ابن الشجرى ..^(٥) وأما مخصوص بأهل الكتاب الذين قبلوا
الجزية وهو ما رجحه الألوسي^(٦) بأن سبب النزول يؤيده ..

وهو عندى الأولى بوضع النهى موضع النهي لأنَّه - كما ذكر آنفاً - يعصم
النهى من النسخ أو التأويل على غير وجه الحرمة كما يدل على أنه هكذا في
حكم الله من الأزل وإلى الأبد ..

(١) أمالى ابن الشحرى / ١ / ٤١٥ .

(٢) الظلال / ٣ / ٢٩١ .

(٣) ينظر: البحر المحيط / ٢ / ٦١٥ .

(٤) روح المعانى / ٣ / ٢٠ .

(٥) أمالى ابن الشحرى / ١ / ٤١٥ .

(٦) ينظر روح المعانى / ٣ / ٢٠ .

وينصره أنك ترى السياق مع أهل الكتاب وما حديث مع بنى إسرائيل،
وما أتوا الأنبياء وما حديث لقومهم من بعدهم .. ولا مدخل لمشرك قريش في
الكلام .

وفي سياق المفاضلة بين المؤمنة وزوجها الكافر جاء النفي للدلالة على
استمرار التحرير في قوله سبحانه "فلا ترجعوهن إلى الكفار لا هن حل لهم
ولا هم يحلون لهن" ^(١) .

فالمراد نهي الكافر كي لا يقع في هذا الفعل المنطوى على المفسدة ^(٢) في
نظر الشرع ويدل على إرادة النهي ما اكتنفها من نواهى أوامر في قوله "قبلة"
فلا ترجعوهن إلى الكفار "وقوله" والنهي هنا في صورة النفي دال على
استمرار التحرير ودوامة أبداً، ولذلك جاء قوله: ولا هم يحلون لهن "عقبة على
سبيل التأكيد وتشديد الحرمة أو استمرار الحكم بينهمخ فيما يستقبل كما هو
في الحال ما داموا على الإشراك وهن على الإيمان ^(٣) ثم في النفي دلالة على
التناقض بين الكافر والمؤمنة بما يقتضي تأييد التحرير وثبوته "فيهن لا يجوز
فيه الإخلال والتغيير من جانبهن .." ^(٤) وفي سياق تنتزه القرآن وتبرئه
ساحتة يؤثر القرآن النفي مبالغة في قوله سبحانه : لا ريب فيه ^(٥)

. (١) المتنحة / ١٠ .

(٢) حاشية ابن المنير على الكشاف ٤/٥١٧ ، وروح المعانى ٢٧/١١٢ .

(٣) ينظر: البحر المحيط ١٠/١٥٨ ، وروح المعانى ٢٧/١١١ .

(٤) ينظر: روح المعانى ٢٧/١١٢ .

(٥) البقرة / ٢ .

وتوجيه النفي على النهي على إرادة "لا ترتابوا فيه" على حد لا رفت ولا فسوق، يقول ابن الشجري "ومما جاء من النهي بلفظ النفي .. لا ريب فيه "أى لا^(١) ترتابوا".

وهذا أحد وجوه ذكرها الفخر^(٢) وأبو حيان^(٣) وابن عطية^(٤)، والألوسي^(٥) بيد أنهم قد ساقوه مؤخراً على وجه التضعيف، بل إن أبا حيان قد استضعفه بقوله "وأبعد من ذهب" إلى أن قوله "لا ريب فيه" صيغة خبر معناه النهي^(٦) عن الريب "والذى عليه العلماء أن النفي على أصله، وأولوه على أحد وجهين: إما أنه جعل الريب كلاماً ريب تعويلاً على ما يزيله ..

وإما لأنه ليس محل لوقع الإرتياط فيه لأنه من وضوح الدلالة وسطوع البرهان بحيث لا ينبغي لأحد أن يرتاب فيه - لكثرة الدلائل الدالة على صدقته^(٧) ..

ويؤيد هذا الوجه أن قوله: لا ريب فيه بيان وتوكيد وتحقيق لقوله تعالى "ذلك الكتاب" وزيادة ثنيت له، بمنزلة أن تقول: هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب ، فتعيده مرة ثانية لتنبيهه^(٨).

(١) أمال الشجيري : ٤١٥/١ .

(٢) التفسير الكبير : ٣٧٨/٢ .

(٣) البحر المحيط ٦٣/١ ، وينظر الدر المصنون ٩٤/١ .

(٤) المحرر الوجيز : ٩٨/١ .

(٥) روح المعانى : ١٧٧/١ .

(٦) البحر المحيط ٦٤/١ .

(٧) ينظر الكشاف : ٣٤/١ ، وتنصير القرطبي ٢٠٧/١ المطول : ١٣٧/٢ ، ١٣٨ .

(٨) المطول ١٤٠/٢ .

وهو وجه حسن لطيف ، لكن للحمل على النهي عندى - لطيف - أيضا
يتساوق مع وقوعه عقب الحروف المقطعة ..
ذلك أتيك إذا تدبرت نفي الريب عن القرآن - في الذكر الحكيم - يجده قد
جاء في ثلاثة مواضع ، في هذه الآية ، وفي قوله : ولكن تصديق الذي بين
يديه وتفصيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين ^(١) وقوله : تنزيل الكتاب
لا ريب فيه من رب العالمين ^(٢)

ثم تجد موضعين منها قد جاء في مفتاح السور عقب الحروف المقطعة
"الم" وهذا يثير في نفس الكفار الريب ، فكان في النهي عن الريب إبلاغاً في
العنابة بأمره ودلالة على مناقضة الريب لإعجازه في تلك الأحرف المقطعة
التي استهل بها السورة ذلك أن العرب "مع بلوغهم في الفصاحاة إلى النهاية
عجزوا عن معارضه أقصر سورة من القرآن ، وذلك يشهد بأنه بلغة هذه الحجة
في الظهور إلى حيث لا يجوز لعاقل أن يرتاب فيه" ^(٣) .

وينصر ما ذكرت بإثمار الريب خاصة لما فيه من قلق النفس واضطرابه ^(٤) ثم
ما فيه من التهمة بعدم الصلاحية ^(٥) .. وهذا ناقض لكل الصفات الواردة بعده
وهادم لها .. ولعل هذا سبب لتصدير أم القرآن به .

(١) يونس / ٣٧ .

(٢) السجدة / ٢ .

(٣) التفسير الكبير ٣٧٩/٢ ، ٣٧٨/٢ .

(٤) نظم الدرر ١/ ٣٤ .

(٥) الفروق اللغوية / ٨٠ .

ثم ما في النفي من دلالة على عدم وقوع النهي عنه- اصلا - ملائم لتعقبه
بعد بصفات المتقين .

كذلك جاء النفي في قوله سبحانه: لا تبديل لكلمات الله^(١) على معنى
النهي أي: لا تبديل ايها الإنسان^(٢) .. وهو تأويل ابن الشجرى وحده ولم أجد
من تابعه من العلماء حيث أجراه الفخر^(٣)، وابن عطية^(٤)، وأبو حيyan^(٥)،
والألوسي^(٦) على ظاهره من النفي أي لا تغيير لأقواله، ولا خلف في مواعيده
كقوله: "ما يبدل القول لدى"^(٧) .. وهذا ظاهر في إرادة حقيقة النفي ..

وتحمّض النفي هنا أليق من تأويل ابن الشجرى على إرادة النفي، دلالة
النفي الممحض على أنها مسلمة، فلا تدخل في وسع الإنسان حتى ينهى عنها
 ولو صورة - ولهذا يأتي مثل هذا النظم في البديهيات التي لا تدخل في قدرة
الإنسان، وهذا بين في قوله سبحانه "لا تبديل لخلق الله"^(٨) لأنّه متعلق
بسالمة الفطرة في صدر الآية: "فأقم وجهك للدين القيم فطرة الله التي فطر
الناس عليها" وهذا أمر مستمر^(٩) وليس المراد تبديل الخلقة .

(١) يونس / ٦٤ .

(٢) أمال ابن الشجيري / ١ / ٤١٥ .

(٣) التفسير الكبير / ١٦ / ٤٠٤ .

(٤) العحرر الوجيز / ٩ / ٦٣ .

(٥) البحر / ٦ / ٨٢ .

(٦) روح المعانى / ١١١ / ٢٢٢ .

(٧) ق / ٢٩ .

(٨) الروم / ٣٠ .

(٩) ينظر: نظم الدرر / ٥ / ٦٢٣ .

خاتمة البحث

لعل الناظر في ورود النهي في صورة النفي يجد فروقاً دقيقة اقتضت أن يأتي النظم على النفي دون النهي ..

ذلك أنه لو كان النظمان مستويين لجاء على النهي ابتداء لأنّه عدول عن النهج السوي في النظم فلا يعدل إليه إلا لفائدة فيه لا توجد في غيره ..

ومن ثم حاولت استقصاء المعنى الزائد للنفي حتى يعدل القرآن إليه وينجلن ذلك - بایحاز - فيما سيأتي :

أولاً : في مجىء النهي في صورة النفي عصمة للنهي من أن يراد به معنى آخر من معانٍ النهي كالإلتamas والدعاء .. فإذا جاء على النفي فقد استلزم المعنى الرئيسي له ..

ثانياً : في النهي الوارد بصورة النفي دلالة على النهي والعناية به لهذا جاء مع اليهود خاصة في اختصاص الله سبحانه بالعبادة والنهي عن سفك دمائهم بخلاف مع المسلمين فقد جاء على صريح النهي .. وماذاك إلا لإرادة نم هؤلاء بأنهم قد نكموا بعد تكرار النهي ... ومدح أولئك بأن الإشارة تكتفي بهم ..

ثالثاً : أن المخالفة في النهي الوارد على صورة النفي ناقضة وهادمة بخلاف في صريح النهي فهي تبعد صاحبها ...

رابعاً : أن النهي يأتي في صورة النفي فيما كان فيه المنهي ذا خطر عظيم على كيان الأمة وحياتها، إعراباً عن الإهتمام به، وأبلاغاً في كراهية وقوعه ..

خامساً: دلالة النهي الواردة في صورة النفي على أبدية الحكم وعدم انقطاعه في أي من الأزمنة المستقبلة ، ولذلك ترى الموضع الأول وقد جاء على صورة النفي ، ثم يأتي بعد ذلك على النهي الصريح - كمارأيت -

سادساً: دلالة النفي على أن المنهي عنه أزلى الحكم ، فلم يتغير في الأزمنة الماضية على طولها لأنه من الفطرة ..

سابعاً: في النهي الوارد في صورة النفي قدر كبير من الغضب لهذا يأتي عقب المخالفة الصريحة بعد البيان ، لاسيما في نفي الكون " ما كان ".....

ثامناً: في وروده في صورة النفي دلالة على قوة الداعي إلى الإمتثال ولذلك ترى النظم فيه مشحونا بمثيرات الإتباع والتنفير من المنهي عنه ..

تاسعاً: في وروده نفيا إيماء - بحسب السياق - إلى سرعة الإمتثال، لاسيما في جانب المؤمنين، فهو يخبر عنهم ..

عاشرًا: اطراد النفي في النظم القرآني في مواضع ، حيث يكون المنهي عنه خارج الطاقة ، لمنافاته للفطرة ..

حادي عشر: تعدد القراءة في الموضع الواحد بين صريح النهي والنفي بمعنى النهي دال على تعدد أحوال المخاطبين فكل نظم يراعي جانبا لا يصلح فيه النظم الآخر ..

وهكذا أختتم كلامي بما بدأت به أولاً من ترديد بكلام الحرالي ، ومن أن ذلك يترتب تفاوت بين الأحكام الشرعية ينبع الفقه فيها على تحقيق في تأصيلها والتغريب عليها ..

والله أسأل أن يجعل هذا العمل في ميزان حسناتنا إله نعم المولى ونعم التصير وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم في كل لمحه ونفس عدد ما وسعه علم الله العظيم ..

كتبه دكتور / علي عبدالحميد أحمد عيسوى

"مراجع البحث"

- أحكام القرآن - ابن العربي - محمد على البحاوى - دار الفكر العربى .
 - ارشاد العقل السليم - أبو السعود - دار احياء التراث العربى ط ثانية ١٤١١ هـ- ١٩٩٠ م
 - اعتراضات الشيخ محمد الطاهر بن عاشور البلاغية فى التحرير والتنوير : عرض وتأصيل ودراسة (علم المعانى) دكتوراه - للباحث .
 - أمالى ابن الشجراوى - تتح محمود محمد الطناحى - مكتبة الخانجى .
 - أنوار التنزيل - البيضاوى - دار صادر بيروت
 - الإيضاح - الخطيب القزوينى - شروح
 - البحر المحيط - أبو حيان الأندلسى - دار الفكر ١٤١٢ هـ- ١٩٩٢ م
 - تحرير التحبير - ابن أبي الإصبع المصرى - تتح د/ حفني شرف ١٤١٦ هـ
- ١٩٩٥ م
- التحرير والتنوير - الطاهر ابن عاشور - الدار التونسية ١٩٨٤ م
 - التذكرة فى القراءات - ابن غلبون - المدينة المنورة ١٩٩٠ م
 - التفسير الكبير . الفخر الرازى - دار الغد العربى
 - تناسق الدرر فى تناسب السور - السيوطى
 - الجامع لأحكام القرآن - القرطبى - ط دار الكتب المصرية ١٣٥٧ هـ -
- م ١٩٣٨
- حاشية ابن المنير على الكشاف - دار الريان للتراث

- حاشية الشهاب على البيضاوى دار صادر بيروت
- الخصائص - ابن جنى - تتح محمد على النجار ط ثانية
- الدر المصنون - السمين الحلبي - دار الكتب العلمية - بيروت ط أولى
- دلالات التراكيب د/ محمد أبو موسى - ط ثانية ٨١٤ هـ - ١٩٨٧ م دار التضامن
- دلالة الألفاظ عند الأصوليين د/ محمود توفيق محمد سعد
- روح المعانى - الألوسى - دار الفكر ١٤١٧ هـ ١٩٩٧ م
- سنن النساءى ط أولى ١٣٨٣ هـ ١٩٦٤ م ط الحلبي
- صحيح البخارى - (فتح البارى)
- عروس الإفراح - ابن السبكي "شرح" دار السرور لبنان
- فتح القدير - الشوكانى - ط الحلبي ١٣٤٩ هـ
- الفروق اللغوية - أبو هلال العسكري - تتح د/ حسام الدين القدسى دار الكتب العلمية بيروت
- فقه التعبير القرآنى فى سياق التشريع : خصائص نظم المحرمات فى الذكر الحكيم (الأشربة والأطعمة) للباحث
- الكافى الشافى فى تخریج أحاديث الكشاف - ابن حجر العسقلانى - دار الريان

- كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تج د/ شوقي ضيف دار المعارف ط ثانية .
- الكشاف - الزمخشري ط ثانية ١٤٠٧ هـ / ١٩٨٧ مـ دار الريان للتراث .
- مجمع البيان - الطبرسي ط دار مكتبة الحياة بيروت .
- محسن التأويل - القاسمي - تج محمد باسل عيون الأسد - دار الكتب العلمية ط أولى ١٤١٨ هـ ١٩٩٧ مـ .
- المحرر الوجيز - ابن عطية تج المجلس العلمي بفاس ١٤١٣ هـ ١٩٩٢ مـ .
- مسالك الحنفاة في والدى المصطفى - صلى الله عليه وسلم - الشيخ حسنين مخلوف ط المدنى .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل - دار الفكر .
- المطول - سعد الدين - مدرسة والدة عباس الأول ١٣٢٣ هـ ١٩٠٥ مـ ط أولى
- معانى القرآن - الفراء - أحمد يوسف نجاتى وآخرين دار السرور بيروت
- معانى القرآن وإعرابه - الزجاج - تج د/ عبدالجليل شلبي ط أولى ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ مـ عالم الكتب .
- المفتاح - السكاكي تج نعيم زرزور ط دار الكتب العلمية بيروت ط ثانية ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧ مـ .
- مفتاح المفتاح الشيرازى "دكتوراه" د/ نزيه عبدالحميد ١٣٩٧ هـ ١٩٧٧ مـ
- المفردات - الراغب الأصفهانى تج محمد السيد كيلانى مط الحلبي ط أخيره ١٣٨١ هـ ١٩٦١ مـ .

- من أسرار التعبير القرآني : دراسة تحليلية لسورة الأحزاب د/ محمد أبو موسى - ط الثانية ١٤١٦ هـ ١٩٩٦ م
- نتائج الفكر في النحو - السهيلي تج / محمد ابراهيم البنا - جامعة قار يونس ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور - البقاعي ت / عبدالرازق غالب المهدى - ط أولى ١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م - دار الكتب العلمية بيروت .

